مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

دور النظام المحاسبي الحكومي في تقويم استجابة الموازنة العامة للمتطلبات الاجتماعية
دراسة ميدانية في عينة من المديريات العامة في محافظة دهوك-اقليم كوردستان العراق*

The Role of the Government Accounting System in Assessing the Response of the Public Budget to the Social Requirements

الأستاذ الدكتور محمد حويش علاوي
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

المدرس المساعد نارين ابراهيم مصطو
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة دهوك

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٧/٧/٢٥
القبول: ٢٠١٧/٩/٨
النشر: خريف ٢٠١٧

DOI:

10.25212/lfu.qzj.2.5.03

الكلمات المفتاحية:

Governmental accounting; General budget ; Social requirements

الملخص

يستهدف البحث الحالي تقييم وتحليل استجابة الموازنة العامة في اقليم كوردستان للمتطلبات الاجتماعية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والابعاد الاجتماعية العامة المتعلقة بالفقر والبطالة والصحة العامة والتربية والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها . فضلا عن تقييم وتحليل استجابة الموازنة العامة للمتطلبات الاجتماعية في ضوء المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الحكومي الحالي في اقليم كوردستان للتمهيد لا جراء عملية تقييم لدور النظام المحاسبي الحكومي في امكانية تقويم استجابة الموازنة العامة لتلك المتطلبات.

وبغرض تحقيق اهداف البحث فقد تم استخدام منهج تحليل المحتوى بغرض دراسة واقع كل من الموازنة العامة والنظام المحاسبي الحكومي في اقليم كوردستان فضلا عن مجالا ت ودرجة التكامل بينهما ، كما تم استخدام المنهج التطبيقي من خلال توظيف مؤشرات مدروسة لقياس نسبة استجابة الموازنة من خلال استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط في اطار كل من بعد النوع الاجتماعي والابعاد الاجتماعية العامة ، من خلال اعتماد كل من بيانات الموازنة العامة والنظام المحاسبي الحكومي الفعلي للسنوات المالية (2009-2013) والتي تمثل فترة الدراسة ، ولعينة من الوحدات الحكومية العاملة في اقليم كوردستان والتي تمتلك ابعادا اجتماعية متميزة في نشاطها الرئيس، وبلغ حجم العينة (5) وحدات حكومية على مستوى المديريات الع امة والمتمثلة بكل من مديرية الصحة وجامعة دهوك، مديرية الرعاية الاجتماعية، الهيئة العليا لحقوق الانسان، مديرية التربية في محافظة دهوك .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

واستنادا الى ذلك فقد تم وضع ثلاث فرضيات رئيسة لاختبار متغيرات البحث وعلاقاتها، وتوصل البحث الى استنتاجات مهمة ك ان من أبرزها ضعف استجابة الموازنة العامة للمتطلبات الاجتماعية، فيما كان للنظام المحاسبي دور في تقويم الاستجابة تلك والكشف عن اوجه ضعف الاستجابة . وقد اوصى البحث في ضوء ذلك بضرورة وضع البرامج المدروسة لتطوير الموازنة والنظام المحاسبي وبما يساهم في تفعيل الاس تجابة للمتطلبات الاجتماعية بشكل فاعل وكفوء.

* بحث مستل من رسالة الماجستير.

1. المقدمة:

تعد الموازنة على مستوى الكلي في مجال القطاع العام او على المستوى الجزئي في مجال الوحدات الاقتصادية من اهم ادوات التخطيط المالي، ونتيجة توسع دور الدولة في المجتمع فقد ادى ذلك الى تغير مفهوم الموازنة وابعادها وسبل اعدادها، فقد اصبحت تاخذ اتجاهات وابعاداً مهمة من أبرزها البعد الاجتماعي فضلا عن ابعادها الاقتصادية والمالية . ويعد البعد الاج تماعي من ابرز ابعاد الموازنة اهتماما ومصدرا مهما لتحقيق المسائلة الناجحة وتحقيق المساواة وتعزيز روحية المجتمعات المدنية الناجحة . وقد حقق العالم المتقدم تقدماملحوظاخلالالسنواتالأخيرةفيمجالالبعد الاجتماعي من خلال تطبيق تحليلالسياساتالعامةحسبالنوعالاجتماعي فضلا عن المتطلبات الاجتماعية العامة الاخرى . وهو ما يسعى البحث الحالي الى اختباره في بيئة اقليم كوردستان من خلال توظيف المؤشرات اللازمة لتقييم مدى التزام الموازنة العامة في الاستجابة في تحقيق المساواة بين النوع الاجتماعي الى جانب استجابتها الى الابعاد الاجتما عية العامة في مجال البطالة والفقر والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية..الخ.

وفي هذا السياق وباطار استكشاف دور النظام المحاسبي الحكومي المطبق في اقليم كوردستان في قدرته وملائمته في تقويم استجابة الموازنة للمتطلبات الاجتماعية انطلاقا من اهمية فاعلية وكفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة التي توفر القدرة على توفير صورة ملا ئمة لتنفيذ الموازنة العامة وبما يساهم في تحديد نوع وحجم استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية وبالتالي القدرة على تحديد نقاط الضعف وبما يساهم في تجاوزها عند اعداد الموازنات المستقبلية من جهة وتحديد اوجه ضعف النظام المحاسبي المعتمد في تصوير واقع تنفيذ الموا زنة العامة والابلاغ عن دورها في تحقيق النوعالاجتماعيوالالتزامالكاملفيمجالالمساواةوتعزيز المساءلة .

وفي هذا الاطار فقد تم تناول موضوع البحث من خلال أربعة محاور رئيسة، اذ تناول المحور الأول منهجية البحث فيما تناول الثاني الاطار النظري ، اما المحور الثالث فق د تناول الجانب العملي للبحث ، فيما تناول المحور الأخير ابرز استنتاجات البحث وتوصياته.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1 -منهجية البحث

1-2 مشكلة البحث:تنطلق مشكلة البحث من اهمية الابعاد الاجتماعية للموازنة العامة على المستوى الدولي والمحلي على وجه الخصوص لما له من تاثير كبير في احداث التنمي ة الاجتماعية وما لها من تاثير في الوصول الى نجاح عملية التنمية الا قتصادية، وهذا يتطلب ضرورة التقييم المستمر لمديات استجابة الموازنة العامة للابعاد الاجتماعية، وفي اطار هذه العملية يمكن ان تلعب المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي الحكومي دورا ر ئيساً في تقويم مدى استجابة الموازنة للمتطلبات الاجتماعية وبغض النظر عن ابعادها المالية والنقدية، لذا فان الدراسة الحالية تبحث في دور معلومات النظام المحاسبي الحكومي المحلي في تقويم استجابة الموازنة للمتطلبات الاجتماعية. لذا فان مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤلات الاتية:

1 - هل تستجيب الموازنة العامة للابعاد الاجتماعية العامة في اقليم كوردستان ؟
2 - هل تستجيب الموازنة العامة لمتطلبات النوع الاجتماعي في اقليم كوردستان ؟
3 - هل يوضح النظام المحاسبي الحكومي درجة استجابة الموازنة للمتطلبات الاجتماعية، وماهي متطلبات النظام لتحقيق الابلاغ الناجح عن استجابة الموازنة لتلك الابعاد؟

2-2 أهدف البحث:يهدف البحث في اطار المشكلة البحثية المدروسة الى تحقيق مايلي:

1 - تقييم استجابة الموازنة العامة للابعاد الاجتماعية في الاقليم.
2 - تحديد دور ومساهمة النظام المحاسبي الحكومي في تقويم استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية المختلفة.
3 - اقتراح الحلول التي تساهم في رفع مساهمة النظام المحاسبي الحكومي في تقويم استجابة الموازنة للمتطلبات الاجتماعية المختلفة

3-2 أهمية البحث: تنبثق اهمية البحث من المكانة الهامة والرئيسة التي تحتلها الموازنة العامة فهي اداة لترجمة سياسات الدولة وتنفيذ اهدافها، لذا فان تحقيق هذه الاهداف تاتي من خلال التوزيع الامثل الموارد المتاحة، وتخصيصها وفقا للاحتياجات الحقيقية للمجتمع بما يؤدي الى تعظيم عائدها الاقتصادي. لذا تبرز اهمية الدراسة من خلال:

1. تعد من اولى الدراسات التي تساهم في تقييم استجابة الموانة للنوع الاجتماعي والابعاد الاجتماعية الاخرى المختلفة في اقليم كوردستان.
2. تعد من الدراسات المتفردة التي تتناول توظيف معلومات النظام المحاسبي الحكومي في تقييم استجابة الموازنة العامة للابعاد الاجتماعية المختلفة في اقليم كوردستان.
3. المساهمة في بيان دور الوحدات الحكومية تجاه المتطلبات الاجتماعية والمعوقات التي تواجه متطلبات تحسين استجابتها لهذه المتطلبات.

4-2 فرضيات البحث: في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة فرضيات البحث كمايلي:

1. لا تستجيب الموازنة العامة في اقليم كوردستان للمتطلبات الاجتماعية بشكل فاعل. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الاتية:
   أ. لا تستجيب الموازنة العامة في اقليم كوردستان لمتطلبات النوع الاجتماعي بشكل فاعل.
   ب. لا تستجيب الموازنة العامة في اقليم كوردستان لمتطلبات الابعاد الاجتماعية العامة بشكل فاعل.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2. لا تستجيب الموازنة العامة في اقليم كوردستان للمتطلبات الاجتماعية بشكل فاعل في ظل بيانات النظام المحاسبي الحكومي. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الاتية:
   أ. لا تستجيب الموازنة العامة في اقليم كوردستان لمتطلبات النوع الاجتماعي بشكل فاعل في ظل معلومات النظام المحاسبي الحكومي.
   ب. لا تستجيب الموازنة العامة في اقليم كوردستان لمتطلبات الابعاد الاجتماعية الاخرى بشكل فاعل في ظل معلومات النظام المحاسبي الحكومي.
3. لا يوجد دور لمعلومات النظام المحاسبي الحكومي في تقويم استجابة الموازنة العامة للمتطلبات الاجتماعية . ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الاتية:
   أ. لا يوجد دور لمعلومات النظام المحاسبي الحكومي في تقويم استجابة الموازنة لمتطلبات النوع الاجتماعي.
   ب. لا يوجد دور لمعلومات النظام المحاسبي الحكومي في تقويم استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية العامة.

2-5 حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية للدراسة : اقليم كوردستان العراق- محافظة دهوك.
2. الحدود الزمانية للدراسة : تمثل السنة المالية 2013 هي الاطار الزمني للدراسة.

2-6 منهج البحث واسلوب جمع البيانات : يتوجه البحث باطار اختبار فرضياتها الى تبني المنهج البحثي واساليب جمع البيانات وفقا للمحاور الاتية:

1. **الجانب النظري** : يعتمد البحث في اطار العر ض والتحليل النظري لمتغيراتها والعلاقات الرابطة المنهج الوصفي النظري التحليلي القائم على اعتماد الدراسات النظرية السابقة بالاعتماد على الكتب والدوريات المختلفة المطبوعة والالكترونية.
2. **الجانب العملي**: يعتمد البحث في اطارها العملي على تبني المنهج التطبيقي التجريبي القائم تقييم وتحليل مؤشرات قياس استجابة الموازنة العامة للمتطلبات الاجتماعية في ظل استخدام البيانات الخاصة بالموازنة العامة المصدقة وتقارير النظام المحاسبي الحكومي للعينة المدروسة واختبار علاقاتها.

2 -الاطار النظري للبحث

1-3 الابعاد الاجتماعية للموازنة : تكتسب الموازنة العامة في أية دولة أهميتها من كونها الأداة التعبيرية الأهم عن برنامج الحكومة، والتي تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، وكان الاهتمام في البداية على قضايا إصلاح الموازنة وتطويرها في مراح ل الإعداد والتنفيذ والرقابة الا إن الاهتمام قد انتقل إلى ما يعرف"بدمقرطة" الموازنة، أي عملية إعداد الموازنة وتنفيذها الذي يتركز بشكل اكبر حول "الموازنة ذات التركيز على الانسان " People-centered Budgets، وقد تطورت هذه الجهود لتشمل جودة حوكمة الموازنات من حي ث تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وتوسيع المشاركة المجتمعية في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها، اذ على الحكومة أن تسعى ليس فقط إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع بل عليها ان تسعى الى ضمان التوزيع العادل لهذا النمو على أفراد المجتمع بما يحقق لهم الرفاهية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،2005: 2).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ويعرف (حسن،2012: 237) **الابعاد الاجتماعية للموازنة**" بانها جملة من إجراءات حكومية ونشاطات أهلية تهدف إلى وضع القدرات الاقتصادية للمجتمع في خدمة أبناءه لرفع مستواهم المعيشي وتحسين الخدمات والضمانات الاجتماعية المقدمة لهم وبناء قدراتهم الذاتية والارتقاء بمستواهم الثقافي ". إذ إن المجتمع لايترك الحياة الاجتماعية تسير سيراً عشوائيا دون تنظيم، فهناك ضوابط تحدد العلاقات الاجتماعية وتجعل السلوك الاجتماعي يسير طبقاً لقواعد معينة من خلال تحق يق الغايات والاهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها (عبد الحميد،2014: 4-5). كما يعرف (Frank,2012,6) البعد الاجتماعي بأنه " عملية فهم لكيفية الاستجابة للقضايا الاجتماعية المرتبطة بالتنمية، من خلال تحديد وتعزيز النتائج للمجتمعات "، أما (الشرابي،2013: 199) فيعرف الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية بأنها الانفاق على المفردات المتعلقة ببناء الانسان عقلياً وجسدياً من أجل تطوير قدرات الانسان نفسه وجعله حالة ناهضة ثقافية واقتصادية واجتماعية من اجل المساهمة في خلق مجتمع متطور.

ومن هنا فإن أهمية الابعاد الاجتماعية في الموازنة تكمن من خلال:

1. توظيف والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية من اجل تنمية قدرات الإنسان وتحويلها إلى قوة عاملة ذات إنتاجية متزايد من خلال رفع مستوى التعليم وربطها باحتياجات المجتمع، وتحسين مستوى الصحة العامة وتوفير حياة كريمة لمحدودي الدخل بكل الوسائل الممكنة (عبد الحميد،2010: 127).
2. تعزيز دور الدولة في الحياة الاجتماعية، إذ تستخدم الموازنة كاداة لتعديل توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية، عن طريق فرض الضرائب التصاعدية على ذوي الدخول المرتفعة وتوجيه حصيلتها لتمويل أوجه الإنفاق التي تستفيد منها الطبقات الاجتماعية الفقيرة (مراد،2013: 19).
3. السعي لبلورة رؤية معمقة لرسم سياسة أجتماعية متكاملة يستفيد منها مخططوا السياسات الانمائية، لكون البعد الاجتماعي هو انعكاس وترجمة للوضع الاقتصادي الحالي (عبد النبي،2012: 30).
4. الموازنة يمكن أن تكون وسيلة للتوجيه الاجتماعي من خلال فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها اجتماعياً، وهذه الضرائب ستودي إلى التقليل من استهلاك الافراد لهذه السلع (العلي،2007: 510).

لذا يرى كل من (Valderrama.et.al,2013,40)و(Percy& Simith,2000,22) و(Hongbo,2013,5) و(أورتيز،2007: 30) و(عبد النبي،2012: 30) و(خطة التنمية الوطنية،2009: 118)و(جمال الدين،2008: 161) إن اهم الابعاد الاجتماعية للموازنة تتمثل بالاتي:

1.النوع الاجتماعي:أصبح مصطلح النوع الاجتماعي والذي يعرف Gender من المصطلحات التي انتشرت بشكل واسع في أواسط التسعينات من القرن الماضي، إذ تطور مفهوم Gender لغويا ليصبح نظرية وأيدولوجيا لحركة نسوية واضحة المعالم في معظم المجتمعات المتحضرة تدعى FeminismGender(بشرى،2010: 49). وظهر هذا المفهوم في وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في كوبنهاغن عام 1995 المعني بالتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمراة في بكين عام 1995، وان كلا هذين المؤتمرين يتمثل هدفهما في تناول مفهوم النوع الاجتماعي (Balmori,2003,7). ويراد بمصطلح النوع الاجتماعي دراسة العلاقة وتكامل الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجل والمرأة، فقد ورد في البند 5، والمادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مؤتمر بكين : "إن تمتع المرأة والرجل بجميع حقوق الإنسان هو أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة والعادلة " وهذا لا يستهدف المرأة وح دها وإنما تشمل الرجل ايضاً (الزغبي،2008: 3).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وفي هذا السياق فان مفهوم النوع الاجتماعي "هو الهوية التي يحددها المجتمع لكل من الرجل والمراة بناءاً على فهم المجتمع وقناعته وتوقعه لما هو ملائم لكل منهما، والهوية الاجتماعية ليست طبيعية ولا ثابتة، ولكنها متغيرة بتغير المجتمع"(معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطني، 2005: 26)، كما يعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة سنة 1997 النوع الاجتماعي بانه "عملية تقييم الأثار المترتبة على المراة والرجل والمرتبطة بأي إجراء مخطط له، وعلى جميع المستويات، وهي الاسترا تيجية لجعل اهتمامات وتجارب المراة والرجل جزءاً لايتجزأ من وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ يستفيد كل من الرجل والمراة من تحقيق المساواة، فالهدف الاساسي للنوع الاجتماعي هو تحقيق المساواة بين الجنسين"(Jovanovikj.et.al,2010,11).

ويرى (Frieson.at.el,2011,26) بأن اهم الاهداف التي يسعى النوع الاجتماعي إلى تحقيقها هي:

أ. ضمان تقديم الخدمات التي يدعمها النوع الاجتماعي، وخاصة المتعلقة بالبنية التحتية بما فيها تقييم الاثار المترتبة على تطبيق اللامركزية الحكومية واللامركزية في السياسات الادارية.

ب.اعتماد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي تستجيب لاحتياجات المرأة والرجل.

ت. تنفيذ الموازنة من خلال الموظفين الذين يفهمون النوع الاجتماعي، من اجل معالجة الحواجز التي تمنع وصول الخدمات بحسب حاجاتهم.

وتنبع أهمية موازنة النوع الاجتماعي من كونها أداة تحليل للسياسات والبرامج الحكومية التي تساهم في تجسير فجوات النوع الاجتماعي . لذا فموازنة النوع الاجتماعي تعني " بناء هيكل الموازنة بشكل يحقق تكافؤ الفرص والعدالة بين مختلف فئات المجتمع وافراده، رجالاً ونساءً وأولاداً وبنات، وذلك من خلال إعادة جدولة الأولويات على صعيد النفقات ومصادر الإيرادات من أجل دفع هذه العدالة الاجتماعية الى الأمام ". اذ يرى كل من (دحو و الكريم، 2011: 19) بإن الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تعني:

- تحديد وفهم احتياجات كل فئة من المجتمع.
- الوصول إلى التوزيع العادل للموارد المالية المتاحة حسب احتياجات وتوقعات كل فئة مجتمعية.
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإعادة تصميم البرامج والخطط التنموية وتوجهيها للوصول الى حالة من المساواة بين جميع أفراد المجتمع.
- التأكد من الفرص المتساوية للجميع للوصول إلى الموارد المتاحة في المجتمع.

2.الابعاد الاجتماعية العامة : شهدت العقود الثلاثة الماضية تغييراً كبيراً في العلاقة بين الدولة والمواطن، ومن أهم التغيرات التي حصلت تمثلت في مجال توفير الخدمات العامة، اذ تعد الخدمات العامة ذات أهمية حاسمة في تسهيل نشاطات الفرد الاقتصادية (نايف،2013: 255). كما تعد الخدمات العامة من أهم الخدمات الأساسية المقدمة على مستوى الحكومة وهي من مسؤوليتها، وتشمل هذه الخدمات توفير المياه، والتخلص من النفايات الصلبة، وأصلاح الشوارع، والمدراس، والنقل، والصحة، والخدمات الترفيهية، وان توفير هذه الخدمات يعتمد على المكان واللوائح والقوانين التي تستخدمها تلك الدولة (Matei,2012,7). وتعددت مصطلحات الخدمات العامة فمنها مايسمى "خدمات المصلحة العامة " أو "خدمات المصلحة الاقتصادية العامة" وهذه المصطلحات كلها تعني تقديم الخدمات الى كافة المجتمع (Martin,2004,2). لذا فان توفير هذه الخدمات يعتمد على الانفاق العام الذي تقدمه الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية، إذ إن الخدمة الاجتماعية تستهدف إحداث تغييرات اجتماعية في المجتمع بصفة عامة فضلاً عن تغيرات في عملية التنمية، كما يتم تكريس الخدمة العامة لتحقيق رفاهية الإنسان والتي تؤدي إلى تطوير المعرفة العلمية المتعلقة بالسلوك الانساني والمجتمعي فضلاً عن تحقيق العدالة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الاجتماعية، ويتطلع الإنسان في توفير الخدمات الاجتماعية التالية (الصحة، التعليم، المعيشة والعمل، شبكة الحماية الاجتماعية). إذ يعتمد التماسك الاجتماعي على تو زيع الموارد على اساس من المساواة (عبد الحميد، 2009: 2). أما (حسن،2012: 238) فيرى أن النفقة العامة كمبلغ نقدي تصرف لإشباع الحاجات العامة، وإن من أهم هذه الحاجات والتي تمثل الابعاد الاجتماعية للموازنة والتي تشمل (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية وشبكات الام ان، السكن). ويرى (عبد النبي،2012: 30) إن أهم الابعاد الاجتماعية للموازنة هي (البطالة، الفقر، التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية) والتي تمثل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لافراد المجتمع من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أما (العمري،2005: 45) فيرى بأن اهم الخدمات العامة التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة (الأنروا) هي (التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية).

2-3 مؤشرات تقويم الابعاد الاجتماعية للموازنة العامة : ان عملية تقويم الابعاد الاجتماعية من خلال الموازنة هو هدف من الاهداف المشروعة لل دولة العصرية لزيادة رفاهية المجتمع في كل مجالات الحياة، وعليه يجب أعطاء اولوية في ابواب الموازنة للابعاد الاجتماعية وخاصة المتعلقة بالقضاء على الفقر واسبابه، والقضاء على البطالة الفعلية والمقنعة، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع كالتربية وال تعليم، والصحة، وشبكات الحماية الاجتماعية، والسكن، وغيرها من الخدمات، ولتقويم هذه الابعاد فانه يجب دراسة هذه الابعاد من خلال كيفية رصد التخصيصات المالية المناسبة في ابواب الموازنة التي تخص هذه الابعاد. ومن أهم المؤشرات المستخدمة في تقويم الابعاد الاجتماعية هي: (سولاقا،2011: 3)

1. **مؤشرات تقويم النوع الاجتماعي :** هناك عدة مؤشرات لتقويم النوع الاجتماعي، وهذه المؤشرات تختلف بأختلاف الموارد والمنافع التي يحصل عليها كل من المرأة والرجل، ومصدر هذه المؤشرات كل من UN WHO,, (WB GDI,HDI,). ويوضح الجدول التالي أهم مؤشرات النوع الاجتماعي:

جدول (1) المؤشرات الرئيسة لتقويم الحصول على الموارد والمنافع من قبل النوع الاجتماعي

الموارد والمنافع	المؤشرات	مصدر البيان
الموارد		
الموارد الطبيعية	الارض،مياه الري، مياه الشرب، والصرف الصحي، المياه للاستعمالات الاخرى	WB,UN
التعليم والخبرة	التحصيل العلمي، التدريب	UN,WB
الصحة والحياة	الحياة (معدل توقع العمر إناث/ذكور)	UN,WHO
النشاط الاقتصادي	العمل، راس المال أو الاقتراض، النقل والموصلات، التسويق	WB
الحالة الاقتصادية	الدخل	(HDI,GDI) UN,WB
المنافع		
الوضع الاجتماعي	موقع اتخاذ القرارات (المنصب الاداري	UN

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

	في الوظيفة، مقاعد في البرلمان)	

المصدر: (الزغبي،2008: 18).

ويبين كل من (دحو والكريم،2011: 40) بإن هناك ثلاثة مؤشرات رئيسة لتقويم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، إذ تبين هذه المؤشرات الثلاثة كيفية تخصيص النفقات المخصصة لبرامج وسياسات كل القطاعات من أجل تقليص فجوات النوع الاجتماعي، وتقييم مدى تحقيق البرامج والخدمات العامة مع احتياجات النوع الاجتماعي، وهذه المؤشرات الثلاثة مبينة في الجدول التالي:

جدول (2) المؤشرات الرئيسة لتقويم النوع الاجتماعي في الموازنة العامة

المؤشرات	
المؤشر الأول	هل هناك نفقات مخصصة بشكل مباشر للمرأة في الموازنة تشكل ما يعادل 1% من مخصصات الموازنة ككل.
المؤشر الثاني	إنفاق يهيئ تساوي فرص العمالة • قياس ما ينفق على تدريب الموظفات لتكون لديهن الجاهزية للترقية أو التنافس في عقود العمل • دفع تعويضات إجازة الامومة • تسهيلات العناية بأطفال الموظفين • القروض والبرامج التدريبية التي تمنحها المنظمات للموظفين.
المؤشر الثالث	تضمين النفقات : أي كل ما ينفق على البنية التحتية والانظمة الادارية لتهيئة الارضية الخصبة لاحتياجات النوع الاجتماعي. • كل ماينفق على المياه وتامينها. • الانفاق على الموصلات.

المصدر: (دحو وعبد الكريم،2011: 40).

ويرى (الزغبي،2008: 1) وبحسب الاهداف الالفية للتنمية إلى المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة عن طريق زيادة مشاركتها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يرى (الزغبي) بأن هناك عدة مؤشرات لتقويم النوع الاجتماعي من خلال قياس عدم المساواة بين الرجل والمرأة وهي كما مبينة في الجدول (3)،

جدول (3) المؤشرات الرئيسة لقياس عدم المساواة بين الرجل والمرأة

المؤشر	الذكور	إناث
السكان (%)	51	49
معدل العمر عند الولادة	71	72
معدل الأمية (15 سنة فأكثر%)	12	26

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المشاركة في الوزرات (%)	93	7
المشاركة في المجالس التشريعية (%)	88	12
المشاركة في المهن الادارية والتنظمية (%)	82	18
المشاركة في المهن الفنية والمهنية (%)	59	41
القضاة(%)	88	12
المعلمون(%)	40	60
ملكية وحيازة الارض(%)	95	5
المستفيدين من القروض الصغيرة (%)	84	16

المصدر: (الزغبي،2008: 7).

2.مؤشرات تقويم الابعاد الاجتماعية العامة :تعد المؤشرات الاجتماعية وسيلة لتفسير التطورات الاقتصادية، إذ تقدم المؤشرات الاجتماعية رؤية كاملة عن الوضع الاقتصادي (عبدالنبي،2012: 41). وهناك عدة مؤشرات للابعاد الاجتماعية، اذ يرى (Franks,2012,5) إن التنمية في الموارد تعطي تفسير للتغيرات في المشاريع التي تؤثر على المجتمعات والاقتصاد، ويتضح من خلال المؤشرات الموضحه في الجدول التالي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في تقويم الابعاد الاجتماعية للموازنة:

جدول (4) المؤشرات العامة للابعاد الاجتماعية للموازنة

المؤشر	
السكن (السكان)	الهجرة الداخلية، الهجرة الخارجية، مخيمات العمال، النمو والانخفاض في معدلات النمو السكاني
البنية التحتية	الاستثمار في الإسكان، الصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، النقل والمواصلات
الصحة	الامراض، حوادث، انقطاع الإمدادات الغذائية، الكحول، التلوث، برامج التوعية والعلاج
العمل	فتح نقابات العمال، مشاركة المرأة في العمل، محاربة البطالة.
حقوق الإنسان	القمع، المظاهرات.

Source: (Franks,2012,5)

إما بالنسبة للبعد الاجتماعي الخاص **بالتربية والتعليم** باعتباره الاداة التي تقوم على إعداد العنصر البشري ورفع كفاءته، فإن هدف رفع مستوى التعليم وتوسيع قاعدته أصبح من الأهداف التي تاتي في مقدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد المؤشرات الاتية من أهم مؤشرات تقويم التربية والتعليم (خطة التنمية الوطنية،2009: 120):

أ.**مؤشر معدلات الأمية:** أي معرفة معدلات القراءة والكتابة وخاصة بين مناطق الحضر والريف وبين المحافظات.

ب.**مؤشر الابنية المدرسية**: أي قدرات الابنية لإستيعاب العدد الكافي من الطلبة وتوفير فرص التعليم.

ت.**مؤشر المناهج الدراسية:** تعني تطوير المناهج لمختلف المراحل الدراسية وتامين المستلزمات المرتبطة بالعملية التربوية والتعلمية (مكتبات، مختبرات، تقنيات تربوية حديثة، لوحات الكتابة الذكية، إنشاء المكتبة الالكترونية).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أما البعد الاجتماعي المتمثل **بالصحة**، فيرى لكل من (الكعبي وعمران،2011: 44-45) بأن هناك خمس مؤشرات رئيسة تتفرع منها مؤشرات مختلفة لتحديد مستوى الاداء في هذا المجال وهي:

أ. **مؤشرات تقويم الموارد البشرية** : ويتمثل هذا المؤشر بعدد من الوظائف التي تشكل التخصصات العامة في القطاع الصحي، وتتمثل في (الاطباء، الملاك التمريضي، ذوي المهن الصحية، الإداريون، الخدميون) .

ب. **مؤشرات تقويم الموارد المادية والمالية** : ويعني هذا المؤشر استغلال أجهزة المستشفى خلال فترة زمنية مع ينة، ومعرفة عدد المرضى الراقدين في المستشفى، كلفة الأدوية المستخدمة، تكاليف الفحص المختبري أو الاشعة، عدد قناني الدم المخزونة، مصاريف الصيانة الفعلية.

ت. **مؤشرات تقويم جودة الخدمات الصحية** : اي نسبة شكاوي المراجعين، عدد النتائج المنجزة و المطابقة مع السيطرة النوعية.

ث. **مؤشرات تقويم الخدمات الوقائية والرعاية الصحية الأولية**: تعني عدد الاصابات بمرض معين، عدد الاطفال الملقحين، عدد الزيارات المتحققة لرياض الاطفال.

ج. **مؤشرات تقويم النشاطات العلمية والبحثية**: اي عدد البحوث المنجزة من قبل الكادر الطبي.

أما بالنسبة للمؤشرات المستخدمة في تقويم الموازنة تجاه **الفقر**، فيرى (صوفان،2004: 76-77) بأن اهم المؤشرات المستخدمة لتقويم هذا البعد هي:

أ. **تحقيق النمو الاقتصادي**: من خلال هذا المؤشر فإن زيادة نصيب القطاعات الاجتماعية من الانفاق الذي يساهم في تخفيف الفقر (زيادة رواتب الموظفين، تحسين معيشة السكان وخاصة في الريف، توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية) وهذا النمو الاقتصادي ياتي من خلال معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ومعدل نمو السكان.

ب. **تنمية الموارد البشرية** : توفير مايتطلب من الموارد الصحية (المراكز الصحية والمستشفيات) والتربية والتعليم أي اتاحة فرص التعليم للجميع وبشكل متساو بما يلبي رغبات الافراد وحاجات المجتمع وفق الخطط الاقتصادية والاجتماعية.

ت. **تحسين البنية التحتية**: ويبين هذا المؤشرمايلي:

- نسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه من الشبكة العامة.
- نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي.
- نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية.

اما فيما يتعلق بقطاع **الرعاية الاجتماعية**، فترى (عقراوي،2008: 103) بإن اهم المؤشرات للتقويم بعد الرعاية الاجتماعية من حيث تقديم الخدمات بغرض تقويم مدى استجابة الموازنة لهذا القطاع، تتمثل بالاتي:

أ.مساعدة العوائل الفقيرة : من خلال تقديم التبرعات والاعانات الشهرية لفئات واسعة من المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل، وتقديم القروض لإقامة مشاريع صغيرة.

ب.دعم الطلبة: من خلال تقديم الاعانات وخاصة للطالب المتزوج والمستمر على دراسته حتى ينهي الدراسته، وخاصة إذ لم يكون هناك معيل مكلف بالانفاق عليه قانوناً.

ت.مساعدة المتخلفين عقليا والمصابين بالشلل الرباعي.

ث.مساعدة المكفوفين: تقديم الاعانات الشهرية لهم.

ج.مساعدة الارمل والمطلقات: خاصة التي لديها ولد قاصر أو معوق بالغ عاجز عن العمل كليا يعيش معها.

ح. تقديم الاعانات الشهرية لليتيم القاصر.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

خ.العاجز كليا بسب المرض أو الشيخوخة.

د.تقديم التبرعات والاعانات لاسرة النزيل أو المودع في السجون إذا زادت مدة محكومية على سنة واحدة، واكتسب قرار الحكم الدرجة القطعية.

أما فيما يتعلق بتقويم البعد الاجتماعي المتعلق بخدمات **السكن**، فان أهم المؤشرات المعبرة عن عملية تقويم استجابة الموازنة تجاه السكن فانها تتمثل بالاتي (وزارة الاعمار والإسكان،2010:9):

أ.مؤشرات تخطيط المحلة السكنية : وحسب هذا المؤشرة فانه يبين معدل حجم الاسرة في المحلة السكنية وعدد الوحدات السكنية في المحلة.

ب.مؤشرات كثافة استعمالات الارض : وتعني استعمال الارضي للمنتزهات وملاعب الاطفال وملاعب الرياضة لكافة فئات المجتمع.

ت.مؤشرات تخطيطية للخدمات الاجتماعية : أي توفير مدارس الابتدائية والثانوية والاعدادية، والسوق المحلي، وجامع، ومركز صحي (رعاية صحية أولية) مجلس بلدية، روضة وحضانة.

ث. مؤشرات تخطيطية للمواقف السيارات توفير مساحة كافية للمواقف السيارات في المحلات السكنية.

ج.مؤشرات الفضاءات المفتوحة في التجمعات السكنية : اي تصمم وتخطيط لهذه الفضاءات حسب اعمار افراد المجتمع ويتضمن هذه الفضاءات (ميادين للعب الاطفال، ساحات رياضة الشباب، ساحات ومواقف السيارات، اماكن استراحة).

3-3 تقويم الموازنة ودور النظام المحاسبي الحكومي: يعد النظام المحاسبي الحكومي أداة مهمة في تخطيط الموازنة العامة وتنفيذها من خلال مايوفره النظام من المعلومات المالية، وما يقدمه من إجراءات تساعد في التحليل المالي والاقتصادي للأنشطة التي تمارسها الدولة وقياس كفاءتها، وتقويم مستوى أدائها (زنكنة،2008: 153). وتعد عملية تقويم الاداء من الادوات الإدارية التي ينبغي ممارستها في أي منظمة خدمية، إذ تعد وسيلة لبيان مدى قدرة المنظمة على انجاز أهدافها على وفق ما مخطط لها وتحديد الانحرافات ومعالجتها (الكعبي وعمران، 2011: 41). لذا فإن المؤشرات المالية لاتنتج المعلومات المالية فقط، وإنما تزيد من مصداقية هذه المعلومات إذ تحقق هذه المقاييس رسالة المنظمة من خلال تحقيق اهدافها بأقل الكلف وبجودة عالية (Niven,2002,34). اذ تعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي الحكومي التي تعمل على تحقيق أهداف كل من التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، ومن الاهداف الحديثة للنظام المحاسبي الحكومي هو توفير المعلومات اللازمة لتقويم البرامج والانشطة للتاكد من صحتها، وترشيد الإنفاق الحكومي والتحقق من كفايته وفاعليته في تحقيق الأهداف المخططة (محمد،2012: 59)، وعليه فإن تعدد الخدمات المقدمة من قبل الوحدات الحكومية تخلق ضغوطا جديدة لتقويم كفاءة الأداء بفاعلية أكثر، وهنا فقد تضاعف دور كل من المحاسب والمدقق إذ يقوم الأول بجمع المعلومات المن اسبة والثاني في اختبار هذه المعلومات (الكعبي وعمران،2011: 44). وترى (عقراوي،2008: 67) بإن المقاييس المالية تعد احد ابعاد الاداء الاستراتيجي التي تقوم بقياس وتقويم الأداء في الوحدات الحكومية، والتي تركز على العمليات المالية المتمثلة بزيادة مصادر التمويل، وك ذلك تطوير صياغة الموازنة العامة للدولة، وتمثل التقارير المالية للوحدات الحكومية مخرجات تنفيذ الموازنة العامة . وبما إن الموازنة من الادوات المهمة التي يمكن استخدامها لتقويم أداء المنظمة، لان الموازنة تحتوي على مؤشرات كمية وقيمية وهي الأساس لتوجيه التنفيذ ال فعلي للخطط الموضوعة، وتعد أساساً لقياس كفاءة التنفيذ الفعلي عند مقارنة الأداء الفعلي بالمعدلات التقديرية واكتشاف أية انحرافات عن هذه المعدلات والبحث عن اسباب حدوثها ومعالجتها (الناصر،2010: 6)، كما تعد الموازنة العامة للدولة من أهم العوامل التي ينبغي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

التركيز عليها في التحليل الاقتصادي لنفقات وإيرادات الحكومة، وهذه الإيرادات والنفقات إما تكون في حالة عجز أو فائض ولهذين الحالتين آثارهما السلبية والإيجابية (الجميل،2012: 210). إذ تحتل أدوات السياسة المالية (الإنفاقية والايرادية) مكانة مهمة في تحقيق التنمية الاجتم اعية من خلال مقوماتها غير المادية (كالتعليم والصحة والسكن وانظمة الحماية الاجتماعية) .

أما (خوشناو،2009: 36-39) فقد قسم اهم الموشرات المالية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية من اجل تقويم الموازنة إلى نوعين من الموشرات وهي:

1.**الموشرات المالية المعتمدة في جانب النفقات العامة وهي:**

أ.نسبة النفقات العامة إلى الاجمالي الناتج المحلي : والتي تعبر عن مدى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ودورها الفاعل في تنمية الاقتصاد الوطني.

ب.نسبة نفقات الدعم والضمان الاجتماعي إلى اجمالي النفقات العامة : وتشير إلى مدى اهتمام الحكومة بالابعاد الاجتماعية واخذ هذه الابعاد بنظر الاعتبار عند إعداد الموازنة ضمن خططها.

ت.متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة : ويعني حصة الفرد من اجمالي النفقات وكلما كانت هذه النسب مرتفعة كلما دل على زيادة رفاهية المجتمع.

ث.حساسية النفقات العامة للتغيرات في الايرادات العامة: ويعني مدى تاثر النفقات العامة في الايرادت.

2.**الموشرات المالية المعتمدة في جانب الايرادات العامة وهي:**

أ.نسبة الايرادات العامة ألى اجمالي الناتج المحلي : وتعكس هذه النسبة مدى إعتماد الحكومة على الايرادادت العامة من اجل تكوين الناتج المحلي.

ب.نسبة الايرادات السيادية إلى اجمالي الايرادات العامة : أي الايرادات التي تكون للحكومة حق السيادة في فرضها مثل (الضرائب، الغرامات المالية، التعويضات).

ت.نسبة التمويل المحلي لعجز الموازنة الاجمالي من مصادر التمويل : اي مساهمة مصادر التمويل في تمويل عجز الموازنة من اعتماد الحكومة على القروض الخارجية.

3 -دراسة تطبيقية لتقويم دور النظام المحاسبي الحكومي في استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية

1-4 منهج وعينة البحث التطبيقي : تبنى البحث في جانبه العملي المنهج التجريبي التطبيقي في تقييم وتحليل متغيرات الدراسة وعلاقاتها بالتطبيق على عينة من الوحدات الحكومية الخدمية ذات البعد الاجتماعي الرئيس وهي كالاتي:

أ. **جامعة دهوك:** تأسست جامعة دهوك بتاريخ (1992/10/31) حسب القرار الذي أصدره برلمان إقليم كوردستان لتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي ، وتم انشاء 14 كلية وبعض المراكز العلمية، وبحلول عام 2010 كان هناك 17 كلية في جامعة دهوك والمعهد العالي للتخطيط، وبعد تطبيق الإصلاح في الاقليم تغير هيكل الجامعة من الكليات إلى نظام الفاكولتيات، لذا اصبحت الجامعة تمتلك 11 فاكولتيات و 22 سكول واكثر من 14000 طالب جامعي و 915 طالب دراسات عليا، و 1220 من التدريسين (ذكور812، إناث408) و 2119 من الموظفين (ذكور1229، واناث890).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ب.مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة دهوك : تعد من المنظمات الحكومية المهمة اجتماعياً واقتصادياً، إذ تأسست المديرية بتاريخ (2002/10/8) وفقاً لقانون وزارة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية المرقم (1030) وقانون الرعاية الاجتماعية المرقم (126) لسنة 1980، وكانت تعرف في بداية تاسسيها ب (صندوق رعاية الاسرة)، ولها عدة فروع ومراكز متفرعة في المحافظة، وعدد العاملين في المديرية وفروعها هو (757)، اذ يبلغ عدد الذكور (354) أما الاناث (403) وقد تم اختيار هذه المديرية كعينة للدراسة التطبيقية لانها تمثل احدى الوحدات الحكومية المكلفة بتنفيذ ابعاد اجتماعية مهمة لانجاز رسالتها المتمثلة في بناء اسرة متطورة في المجتمع، وان أهم الفروع والمراكز التابعة للمديرية تتمثل في (6) مراكز موزعة في اقضية المحافظة.

ت.مديرية الصحة العامة لمحافظة دهوك : تأسست المديرية العامة لصحة دهوك في سنة 1969 وهي من المنظمات الحكومية التي تشرف على كل المديريات والمستشفيات والمراكز التخصصية والصحية في المحافظة، وتعمل على بناء نظام ديناميكي وكفوء يتميز باللامركزية، وتاخذ بنظر الاعتبار الكفاءة والخصوصية، وهي قادرة على سد احتياجات المراجعين،إذ تعمل ضمن اطار واسع من التطور العام الذي يشهده الأقليم، ولديها ثلاثة مديريات في (عقرة، زاخو، العمادية) بالاضافة إلى خمسة قواطع في (مركز محافظة دهوك، مانكيش، سميل، شيخان، بردرش) وان عدد الع املين في المديرية العامة والمديريات والقوطع التابعة لها هو(8040) منهم من الذكور(4869) إما الإناث(3171).

ث.الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في محافظة دهوك : تأسست الهيئة في 2003/12/31 وكانت تعرف في بداية تأسيسها ب (مكتب حقوق الانسان) ولكن بعد اقرار رئاسة إقليم كوردستان العراق بموجب الفقرة الاولى من المادة العاشرة لقانون رئاسة الاقليم المرقم (1) لسنة 2005 المعدل وبناءاً على ماشرعه برلمان كوردستان في جلسته المرقمة (13) في 2010/6/24 تأسست الهيئة باسم (الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في اقليم كوردستان العراق) بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري، وان تكون لها موازنة خاصة ضمن موازنة الاقليم وتكون مرتبطة بالبرلمان ومسؤولة امامه، ولكن لحد الان لم يطبق هذا القانون وخاصة في المجاله المالي لان الهيئة لحد الان مرتبطة بالخزينة وهي من المنظمات الحكومية المركزية وليس له ا موازنة مستقلة مرتبطة مباشرة بالبرلمان وانما تصرف نفقاتها مثل اي منظمة مركزية تابعة للخزينة، أما بالنسبة لعدد العاملين في الهيئة فهو (24) موظف، اذ بلغ عدد الذكور (13) اما الاناث (9) وتهدف الهيئة المستقلة لحقوق الانسان إلى الحفاظ على حقوق الانسان وتعزيزها والدفاع عنها في جميع المجالات وفق المعايير الدولية مع نشر ثقافة حقوق الانسان.

ج. المديرية العامة للتربية والتعليم في محافظة دهوك: تأسست المديرية العامة للتربية والتعليم في محافظة دهوك سنة 1970 في بداية تاسيسها كان لها فرع واحد فقط في مركز المحافظة، ولكن الان للمديرية (8) فروع منتشرة في المحافظة وهي (مديرية قضاء دهوك الشرقية، مديرية قضاء دهوك الغربية، مديرية سميل، مديرية زاخو، مديرية العمادية، مديرية شيخان، مديرية عقره، مديرية بردرش) ولها (3) مراكز وهي (مركز تلكيف، مركز زمار، مركز سنجار) وعدد العاملين في المديرية العامة والمديريات التابعة لها مع المراكز (5322) موظفاً منهم الذكور (3477) أما الاناث فهو (1845)، فيما يبلغ عدد المدرسين والمعلمين (27033) منهم الذكور البالغ عددهم (12061) اما الاناث (14432)، اما الطلاب فبلغ عددهم اكثر من (460000) طالب وطالبة،أما المرا حل الدراسة للتربية والتعليم في محافظة دهوك تبدا من مرحلة (رياض الاطفال، الابتدائية،التعليم السريع، المتوسطة، الاعدادية، الاعداديات المهنية، المعاهد).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2-4 تقويم استجابة الموازنة العامة للابعاد الاجتماعية : يتناول هذا المحور اختبار متغير استجابة الموازنة الع امة في اقليم كوردستان للابعاد الاجتماعية بالتطبيق على عينة الدراسة للفترة (2009 - 2013). وقد تم تناول عملية الاختبار في محورين رئيسين هما كالاتي:

1-2-4 تقييم استجابة الموازنة العامة للنوع الاجتماعي :من أجل تقويم استجابة الموازنة العامة للنوع الاجتماعي فقد تم احتساب قيم مؤشرات النوع الاجتماعي في ظل التخصيصات المالية المعتمدة في الموازنة العامة لاقليم كوردستان وكالاتي:

1. **نسبة تخصيصات الموازنة العامة للرواتبوالأجور بحسب النوع الاجتماعي** : يقيس هذا المؤشر نسبة التخصيصات الموجهه للرواتب والاجور لكل من الرجل والمرأة، والذي يوضح حجم فرص العمل المتوارة للمرأة ومقدار الدعم الذي توفره الموازنة لاحداث التوازن بينهما . وفي هذا السياق وعند دراسة عدد الولادة من الذكر والانثى في المحافظة خلال السنوات (5) للدراسة يتضح نسب الولادات من الذكور والاناث كما مبين في الجدول التالي.

جدول (5) نسبة الذكور والاناث لفترة الدراسة

السنة	الموشر/ النسب المئوية لمعدل العمر عند الولادة	
الجنس	الذكور	الاناث
2009	51.7	48.3
2010	50.9	49.1
2011	51.4	48.6
2012	51.3	48.7
2013	51.2	48.8

المصدر: قسم التخطيط شعبة الاحصاء للمديرية العامة لصحة محافظة دهوك للفترة (2009 – 2013)

ويتضح من الجدوال رقم (5) بإن نسبة معدلات العمر عند الولادة من ذكر والانثى فهي متقاربة جداً للسنوات (5) ألا ان نسبة الولادة للاناث الى الذكور فهي اقل من الذكور ولكن بنسب منخفضة . كما تخصص كل وزارة في الاقليم موازنتها بحسب عدد سكان المحافظات الثلاثة (دهوك-اربيل-السليمانية) إذ تخصص لمحافظة دهوك نسبة (23%) من اجمالي موازنة الوزارة التابعة لها وتخصص لمحافظة اربيل نسبة (34%) اما السليمانية فتخصص لها نسبة (43%).

وفي ضوء مؤشرات احجام كل من طبقتي الذكور والاناث في المجتمع، فقد تم احتساب اجمالي الرواتب والاجور المخصصة لكل من الرجل والمرأة في تخصيصات الموازنة العامة، اذ يبين الجدول (6) نسبة المخصص للرجل والمرأة من تخصيصات الرواتب والاجور بالمقارنة مع اجمالي تخصيصات الموازنة العامة للوحدة الحكومية عينة الدراسة.

جدول (6) نسب الرواتب والاجور المخصصة بحسب النوع الاجتماعي

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات الموازنة العامة السنوية	المتوسط

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

	2009		2010		2011		2012		2013		نسبة الذكور	نسبة الاناث
	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث		
مديرية الصحة	29.3	15.7	42.7	24	41.5	24	39.4	23.6	37.8	24.2	38.14	22.3
جامعة دهوك	35.2	19	44.7	26.2	49.3	26.5	46.3	28.4	43.7	25.7	43.84	25.16
مديرية الرعاية الاجتماعية	4.9	6	6.1	6.9	2.9	3.2	1.8	2.1	1.7	2	3.48	4.04
الهئية المستقلة لحقوق الانسان	45.4	12.5	38.7	22	43.7	24.5	42	28	28.5	17.1	39.66	20.82
مديرية التربية	48.4	41.3	48.9	42.9	48.4	44.6	49.5	47.5	44.9	41	48.02	43.46
المتوسط	32.64	18.9	36.22	24.4	37.16	24.56	35.8	25.92	31.32	22	34.628	23.156

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة للوحدات عينة الدراسة.

ويلاحظ من خلال الجدول (6) الحجم الكبير لتخصيصات الرواتب والاجور والتي تشكل من المكونات الاساسية للنفقات العامة نظراً لكبر حجم القطاع العام، لذا يلاحظ أن مديرية الصحة تخصص نسبة عالية من التخصيصات للرواتب واجور الموظفيين لديها، وكانت اعلى نسبة من التخص يص في سنة 2010 إذ خصصت ما نسبته (66.7%) من اجمالي تخصيصات الموازنة لكلا النوع الاجتماعي، فيما تبلغ نسبة الموظفين الذكور لهذه السنة (64%) والاناث(36%) من اجمالي موظفي المديرية.

اما جامعة دهوك فان اعلى نسبة لديها كانت في سنة 2011 إذ خصصت للرواتب والاجور نسبة (75.8%) من اجمالي تخصيصات الموازنة للجامعة، اذ بلغت نسبة ما مخصص الى الاناث (26.5%) ونسبة المخصص للذكور (49.3%)، اي ان نسبة المخصص للاناث الى الذكور تبلغ حوالي (53%) وهو ما يؤشر انخفاض دعم الموازنة للتمثيل المتساوي للمراة في الجامعة.

اما مديرية الرعاية فيلاحظ ان نسبة المخصص للرواتب والاجور مقارنة بالمديريات الاخرى فكانت النسبة متدنية جداً، إذ كانت اعلى نسبة لها في سنة 2010 بنسبة (13%) من اجمالي تخصيصات الموازنة، وهذا يعني اهتمام المديرية بنشاطها

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الرئيسي وهي خدمة المجتمع بشكل عام من خلا ل ابواب اخرى في الموازنة، وقد بلغت نسبة الرواتب المخصصة للاناث الى الذكور في هذا العام بنسبة (113%) وهو ما يؤشر ارتفاع المخصص للاناث على الذكور، علماً ان نسبة الاناث في هذه المديرية اعلى من نسبة الذكور، إذ تبلغ نسبة الاناث لسنة 2010 و2011 نسبة (53%)، والذكور (47%) من اجمالي موظفي المديرية.

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فيلاحظ من الجدول (6) بان نسب تخصيصات الرواتب والاجور كانت بنسب عالية إذ بلغت اعلى نسبة تخصيص لها في سنة 2012 إذ تبلغ تخصيصات الرواتب والاجور بنسبة (70%) من اجمالي تخصيصات الموازنة، ويلاح ظ من الجدول ان نسبة المخصص للذكور (42%) وهي اعلى من نسبة الاناث بكثير، إذ بلغت نسبة الذكور (78.5%) من اجمالي الموظفين، اما الاناث فقد بلغت نسبتهم (21.5%) وهي نسبة متدنية مقارنة بالذكور وهو ما يؤشر نسبة تخصيصات الرواتب والاجور للاناث الى الذكور التي بلغت (67%) وهو ما يؤشر انخفاض الاهتمام بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة .

إما مديرية التربية فيلاحظ بان نسب التخصيص للرواتب والاجور بالنسبة للذكور كانت متقاربة للسنوات (2009-2012)، اما في سنة 2013 فهي اقل من السنوات الاربعة الاخرى، اما الاناث فيلاحظ ان اعلى نسبة من التخصيصات كانت في سنة 2012 إذ كانت نسبة الاناث في هذه السنة (49%) من اجمالي موظفي المديرية، وقد بلغت تخصيصات الرواتب والاجور للمديرية اعلاها في سنة 2012 والتي كانت بنسبة (97%) من التخصيصات الكلية للمديرية، وقد بلغت نسبة المخصص للاناث الى المخصص للذكور فيها بنسبة (96%) وهي نسبة تمثيل متوازنة لكل من تمثيل الذكور والاناث في المجتمع .

اما على المستوى الاجمالي فتشير نتائج المتوسط الى ان نسبة الرواتب والاجور للذكور تفوق الاناث لكل الوحدات ما عدا مديرية الرعاية الاجتماعية، فيما تشير النتائج الاجمالية ال سنوية لكل الوحدات عينة الدراسة الى ان نسب الاجور والرواتب للذكور تفوق كثيرا نسب الاناث، وهو ما يثبته المتوسط العام الذي بلغ (34.628%) (23.56%) للذكور والاناث على التوالي وهو لايتناسب وحجم الذكور والاناث في المجتمع.

2.نسبة تخصيصات اجمالي الامتيازات الممنوحة بحسب النوع الاجتماعي : من الموشرات التي تبين اجمالي الامتيازات التي تمنح للرجل والمرأة من (مكافات، مخصصات السفر والايفاد، مخصصات المشاركة في الندوات والموتمرات، المنح والمساعدات والاعانات، والتدريب والتاهيل). اذ يبين حجم الانفاق الذي تمنحه الموازنة لتطوير ودعم قدرات الافراد في ظل النوع الاجتماعي من خلال تخصيصات البرامج التدريبية والحوافز الاخرى التي تمنحها الوحدات الحكومية للموظفين من اجل الترقية والتنافس في العمل.

جدول (7) نسب تخصيصات الامتيازات الممنوحة بحسب النوع الاجتماعي

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات الموازنة العامة السنوية										المتوسط	
	2009		2010		2011		2012		2013		نسبة الذكور	نسبة الاناث
	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث		
مديرية الصحة	0.89	0.48	0.52	0.29	0.89	0.51	0.81	0.49	5.3	3.4	1.682	1.034
جامعة دهوك	1.17	0.63	1.23	0.72	1.18	0.63	0.92	0.56	1.67	0.98	1.234	0.704

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مديرية الرعاية الاجتماعية	3.8	4.7	5.3	5.9	2	2.3	1.5	1.7	0.24	0.29	2.568	2.978
الهئية المستقلة لحقوق الانسان	10.5	2.9	5.5	3	8.5	4.8	4.1	2.7	7.9	4.8	7.3	3.64
مديرية التربية	1.29	1.10	1	0.88	0.81	0.74	0.55	0.35	0.85	0.78	0.9	0.77
المتوسط	3.53	1.962	2.71	2.158	2.676	1.796	1.576	1.16	3.192	2.05	2.7368	1.8252

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة للوحدات عينة الدراسة.

ويلاحظ من الجدول ان نسبة المخصص للامتيازات الممنوحة للموظفين لتنمية قابلياتهم وتحفيزهم على العمل في الموازنة العامة لمديرية الصحة كانت في اعلى مس توى لها في العام (2013) والتي بلغت (5.3%) للذكور فيما بلغت (3.4%) للاناث وبنسبة اجمالية بلغت (8.7%) من اجمالي تخصيصات الموازنة للمديرية . وتمثل نسبة المخصص للاناث الى المخصص للذكور بنسبة (64%) وهي نسبة دون مستوى تمثيل المرأة في المجتمع مما يشير الى ضعف الاه تمام بالنوع الاجتماعي للموازنة.

اما نتائج المؤشر المتعلقة بجامعة دهوك فتشير الى ان النسب المخصصة لهذه البنود في الموازنة التشغيلية للجامعة متقاربة جداً للسنوات الخمسة، وان نسب التخصيص لهذه البنود فيما يتعلق بالذكور كانت اعلى من المخصص للاناث، ويلاحظ من الجدول ان اقل نسبة تخصيص للمرأة كانت في السنة (2012)، علماً ان نسبتها من اجمالي المخصص لهذه السنة هي اعلى مقارنة بالسنوات الاربعة الاخرى وتبلغ (38%) من اجمالي المخصص فيما كان المخصص للاناث في السنة (2013) هو الاعلى وهو ما يشير الى تصاعد الاهتمام بتحقيق مساواة النوع الاجتماعي.

اما مديرية الرعاية والتنمية الاجتماعية فيلاحظ من الجدول اهتمام المديرية بهذا الجانب وخاصة في مجال الاناث، اذ يلاحظ من الجدول (7) بان اعلى نسبة تخصيص هي لسنة (2010) والتي تبلغ (11.2%) لكلا النوع الاجتماعي وهي نسبة عالية مقارنة بالسنوات الاخرى، لان المدي رية في هذه السنة كان هدفها فتح الدورات التاهيلية لاعداد الكوادر الاجتماعية، وتنظيم ورش العمل العلمية و دفع الحوافز والمكافات للموظفين من اجل المنافسة في العمل . وتشير نسب المؤشر الى تفوق نسبة المخصصات الممنوحة للاناث على الممنوحة للذكور والبالغة في سنة (2013) بمقدار (121%) نتيجة طبيعة عمل المديرية ولكن يشير ذلك الى عدم المساواة في النوع الاجتماعي في ظل نسب الذكور الى الاناث في المجتمع.

اما نتائج احتساب المؤشر في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان توضح الى انها من اكثر المديريات اهتماماً بالنوع الاجتماعي وفقا لهذا الموشر، إذ انها تخصص نسبة عالية من اجمالي تخصيصات الموازنة لهذا البند الا ان نسب التخصيص للرجل اعلى من نسب التخصيص للمرأة والسبب يعود الى ان نسبة الذكور اعلى من نسبة الاناث في المديرية الا انها وعلى

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الرغم من ذلك فانها تخصص للمرأة نسب اعلى مما تخصصه ا لمديريات الاربعة الاخرى، ويلاحظ انها تهتم بشؤون المرأة وان اعلى نسبة هي لسنة 2011 و2013 وبنسب متساوية والتي بلغت (4.8%) من اجمالي تخصيصات الموازنة والتي تمثل نسبة (61%) من تخصيصات الذكور في العام (2013).

اما نتائج المؤشر الخاصة بمديرية التربية فيلاحظ من الجدول (7) تدني النسب المخصصة لهذه البنود من اجمالي تخصيصات الموازنة على الرغم من ان نسب الذكور الى الاناث متقاربة وهو ما يشير الى ضعف الاهتمام بتعزيز قدرات الاناث بالتساوي مع ذلك الممنوح للذكور، وخاصة في 2012 فان نسبة التخصيص لهذه البنود كانت بادناها لكلا النوع الاجتماعي مقارنة بالسنوات الاربعة الاخرى حيث بلغت النسبة المخصصة (0.9%) فيما كانت نسبة الاناث الى الذكور تشكل (64%) وهي نسبة منخفضة نتيجة تقارب نسب الذكور والاناث في هذه المديرية.

اما على ال مستوى الاجمالي فتشير نتائج المتوسط للوحدات الحكومية لاجمالي سنوات الدراسة الى ان نسبة الامتيازات الممنوحة للذكور تفوق الاناث لكل الوحدات ما عدا مديرية الرعاية الاجتماعية، فيما تشير النتائج الاجمالية السنوية لكل الوحدات عينة الدراسة الى ان نسب الامتيازت الم منوحة للذكور تفوق كثيرا النسب المخصصة للاناث، وهو ما يثبته المتوسط العام الذي بلغ (2.7368%) (1.8252%) للذكور والاناث على التوالي وهو ما لايتناسب وحجم الذكور والاناث في المجتمع.

3.نسبة النفقات التشغيلية الاساسية الى اجمالي الموازنةالتشغيلية : يوضح المؤشر حجم تخصيصات الوحدة من النفقات التشغيلية الاساسية (الرواتب والاجور، الخدمات التي تحصل عليها الوحدة، وما تخصصه لشراء السلع والمواد التي تستهلكها الوحدة في نشاطها، وصيانة موجوداتها الثابتة) الى اجمالي الموازنة التشغيلية للوحدة . والجدول يبين نسبة تخصيصات النفقات التشغيلية الى اجمالي نفقات الموازنة.

جدول (8) نسبة تخصيصات النفقات التشغيلية الى اجمالي نفقات الموازنة

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات الموازنة العامة السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	89	96.5	98.5	93	88.5	93.1
جامعة دهوك	84	85.2	88	85.6	85.9	85.74
مديرية الرعاية الاجتماعية	17.2	15.3	7.1	4.6	4.9	9.82
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	88.5	91.9	93.9	92.7	96.3	92.66
مديرية التربية	98.2	98.2	98.2	99	91.8	97.08
المتوسط	75.38	77.42	77.14	74.98	73.48	75.68

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة لعينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول ان مديرية الصحة كانت نسبة التخصيصات لديها على النفقات التشغيلية الاساسية من حجم الموازنة الكلية التشغيلية بادنى نسبة في السنة (2013) بمقدار (88.5%) وكانت اعلاها في سنة (2011) بنسبة (98.5%)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وهو ما يؤشر ارتفاع معدلات النفقات التشغيلية مقارنة بالنفقات المخصصة لاغراض التطوير ودعم الافراد وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي.

اما فيما يتعلق بجامعة دهوك فقد كانت نسبة التخصيصات التشغيلية بادناها بنسبة (84%) في العام (2009) واعلاها في العام (2011) والتي بلغت (88%) من اجمالي الموازنة وهو ما يؤشر وجود تخصيصات داعمة وتطويرية في الموازنة للاهتمام بالنوع الاجتماعي وتطوير قدرات الافراد العاملين.

اما فيما يتعلق بمديرية الرعاية والتنمية الاجتماعية فتشير النتائج الى ان ادنى نسبة للتخصيصات التشغيلية كانت في العام (2012) بمقدار (4.6%) من تخصيصات الموازنة الكلية فيما كانت اعلى نسبة تخصيص في العام (2009) حيث بلغت (17.2%) من تخصيصات الموازنة وهو ما يشير الى نوع وطبيعة توجه المديرية نحو خدمة اغراض التنمية والرعاية الاجتماعية.

فيما تشير نتائج احتساب المؤشر للهيئة العليا المستقلة الى ان نسبة النفقات التشغيلية الاساسية بلغت في ادناها (88.5%) في العام (2009) واعلاها كان في العام (2013) بنسبة بلغت (96.3%) وهو ما يؤشر ضعف الاهتمام بالنواحي غير التشغيلية المعززة للنوع الاجتماعي وتنمية قدرات الافراد العاملين.

اما مديرية التربية فتشير نتائج احتساب المؤشر الى انه بلغ (91.8) في العام (2013) وهو ادنى مستوى للتخصيص فيما كان اعلى تخصيص في العام (2012) حيث بلغت نسبة التخصيص (99%) وهو ما يؤشر ضعف اهتمام عالي بالجوانب الاجتماعية والتطويرية وتركيز الاهتمام فقط على النواحي التشغيلية في عملها دون الاهتمام بتطوير وتنمية قدرة افرادها.

اما على المستوى الاجمالي فتشير نتائج المتوسط الى ان نسبة التخصيصات التشغيلية الرئيسة الممنوحة اعلاها في مديرية التربية حيث بلغت (97.08%) من اجمالي الموازنة التشغيلية فيما كانت بادناها في مديرية الرعاية الاجتماعية بمقدار (9.82%)، فيما تشير النتائج الاجمالية السنوية لكل الوحدات عينة الدراسة الى ان اعلى نسبة تخصيص قد بلغت (77.14%) في السنة المالية (2011) وادناها في السنة (2013) حيث بلغت (73.48%)، فيما بلغ المتوسط العام (75.68%). وتشير النتائج على المستوى الكلي الى سيطرة التخصيصات التشغيلية بشكل عام على الاموال المخصصة في الموازنة .

4. **نسبة الموارد المخصصة للنفقات الاستثمارية الى اجمالي الموازنة العامة (التشغيلية والاستثمارية):** يعتبر من الموشرات المهمة لما يتمتع به الاستثم ار من أهمية استثنائية لانه يمثل المحدد الثاني للدخل القومي بعد الاستهلاك، ويقيس هذا المؤشر حجم الاموال المخصصة للاغراض الاستثمارية واللازمة لبناء المشاريع اللازمة لتطوير وخدمة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية، ويؤشر الاهتمام بالموازنة الاستثمارية التوجه لتطو ير قدرات المجتمع وبناء القدرات اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية وهو ما يعد مهما في تحقيق المساواة للنوع الاجتماعي . ويبين الجدول (9) نسبة تخصيصات الوحدة الحكومية للانفاق الاستثماري الى اجمالي تخصيصات الموازنة العامة للوحدة الحكومية في المجال الاستثماري و التشغيلي.

جدول (9) نسبة الموازنة الاستثمارية الى اجمالي الموازنة التشغيلية والاستثمارية

الوحدة	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات الموازنة العامة السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	7.8	7	11.4	18	14.7	11.78
جامعة دهوك	34.5	36.8	51.1	54.4	49.4	45.24

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مديرية الرعاية الاجتماعية	21.5	20.5	10.7	18.9	20.5	18.42
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	0	0	0	0	0	0
مديرية التربية	18.1	19.9	28.5	28.7	10.5	21.14
المتوسط	16.38	16.84	20.34	24	19.02	19.316

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة لعينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول بان نسبة الاموال المخصصة للنفقات الاستثمارية لمديرية الصحة منخفضة مقارنة بنفقات الموازنة التشغيلية، إذ تخصص الموازنة نسبة (93%) من اجمالي الموازنة للتخصيصات التشغيلية، اما للموازنة الاستثمارية فقد خصصت نسبة (7%) فقط والتي تمثل ادناها للعام (2010)، فيما كانت النسبة في اعلاها للسنة المالية (2012) بمقدار (18%) وهذه النسب تعد متدنية جداً مقارنة بالموازنة التشغيلية.

اما جامعة دهوك فيلاحظ بانها من اكثر الوحدات الحكومية التي تسعى الى إعادة البناء وتطوير قدراتها الانتاجية وخاصة في سنة 2011 و2012 إذ خصصت نسبة (54.4%) في سنة (2012)، إذ سعت الجامعة خلال هذه السنوات الى بناء عدد من الكليات والأقسام الداخلية للطلبة وعدد من المراكز العلمية داخل القرية الجامعية، فيما بلغ ادنى مستوى للتخصيصات الاستثمارية في العام (2009) حيث بلغت (34.5%).

اما مديرية الرعاية والتنمية الاجتماعية فقد خصصت نسب معينة من النفقات الاستثمارية تكاد تكون ثابتة سنويا لانجاز عدد معين من المشاريع من بناء المراكز التابعة للمديرية داخل المحافظة وفي الاقضية التابعة لها، الا ان ادنى نسب التخصيص كانت في العام (2011) والتي بلغت (10.7%) فقط من اجمالي الموازنة، اما اعلى نسبة تخصيص كانت في العام (2009) وبنسبة تخصيص بلغت (21.5%).

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان وكما هو مبين في الجدول (9) ليس لديها اي تخصيصات للموازنة الاستثمارية على مدى فترة الدراسة وهو ما يؤشر عدم الاهتمام ببناء وتطوير القدرات اللازمة لتحقيق المديرية لدورها الاجتماعي وتعزيز النوع الاجتماعي.

اما مديرية التربية فيلاحظ تصاعد نسب تخصيصاتها للموازنة الاستثمارية خلال السنوات (2009- 2012). إذ بلغ عدد المشاريع لغاية 2012 (106) مشروع تحت التنفيذ الا ان تخصيصاتها الاستثمارية في العام 2013 قد انخفضت تخصيصاتها للموازنة الاستثمارية نظرا لتحويل المشاريع المتعلقة بالتربية الى الحكومة المحلية في محافظة دهوك في اوائل العام 2013 وهو ما يؤشر ادنى نسبة تخصيص بلغت (10.5%) فيما كانت اعلى نسبة تخصيص تحققت في العام (2012) وبنسبة بلغت (28.7%).

اما على المستوى الاجمالي فتشير نتائج المتوسط للوحدات الحكومية لاجمالي سنوات الدراسة الى ان نسبة التخصيصات الاستثمارية كانت باعلى قيمة في جامعة دهوك حيث بلغت (45.24%) من اجمالي الموازنة التشغيلية فيما كانت بادناها في م ديرية الصحة بمقدار (11.78%)، فيما تشير النتائج الاجمالية السنوية لكل الوحدات عينة الدراسة الى ان اعلى نسبة تخصيص قد بلغت (24%) في السنة المالية (2012) وادناها في السنة (2009) حيث بلغت (16.38%)، فيما بلغ المتوسط العام (19.316%).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5. **نسبة تخصيصات البنود الاجتماعية الى اجمالي الموازنة:** يقيس هذا المؤشر نسبة التخصيصات الموجهه للابعاد الاجتماعية للوحدة الحكومية الى اجمالي الموازنة التشغيلية للوحدة . وتتمثل البنود الاجتماعية للموازنة في هذا الشأن في مقدار تخصيصات الموازنة للرعاية الصحية للم وظفين وإقامة المهرجانات والاحتفالات لإحياء المناسبات وإقامة الندوات والموتمرات والدورات ذات البعد الاجتماعي وبناء القدرات الاجتماعية وتسهيلات وسائل النقل والمواصلات وغيرها، ويبين الجدول (10) نسبة اجمالي المخصص لهذه البنود الى اجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية.

جدول (10) نسبة تخصيصات البنود الاجتماعية الى اجمالي الموازنة

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات الموازنة العامة السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	2	0.84	1	0.77	0.99	1.12
جامعة دهوك	2.1	1.1	0.84	0.80	1.5	1.268
مديرية الرعاية الاجتماعية	0.45	0.29	0.16	0.11	0.10	0.222
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	0.17	5.2	4.1	3.3	17.3	6.014
مديرية التربية	1.6	0.82	0.60	0.46	0.81	0.858
المتوسط	1.264	1.65	1.34	1.088	4.14	1.8964

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول تدني تخصيصات هذه البنود الى إجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية، اذ يلاحظ ان ادنى نسبة لمديرية الصحة كان في (2012) بنسبة (0.77%) في حين كانت اعلى نسبة (2009) بنسبة (2%) من اجمالي تخصيصات الموازنة. وهو ما يشير الى انخفاض مستويات الاهتمام بالبنود الاجتماعية.

اما جامعة دهوك فكان ادنى تخصيص للبنود الاجتماعية في العام (2012) بنسبة (0.8%) فيما كان اعلاها في العام (2009) وبنسبة (2.1%) من تخصيصات الموازنة الاجمالية وهو ما يشير ا لى انخفاض الاهتمام بالبنود الاجتماعية على الرغم من الدور الاجتماعي الكبير للجامعة.

اما مديرية التنمية والرعاية الاجتماعية فكان ادنى تخصيص للبنود الاجتماعية في العام (2013) بنسبة (0.1%) فيما كانت اعلى نسبة تخصيص في العام (2009) وبنسبة (0.45%).

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فكانت نسبة التخصيص للبنود الاجتماعية في ادناها في العام (2009) وبنسبة (0.17%) فيما كانت النسبة باعلاها في العام (2013) وبنسبة (17.3%).

اما مديرية التربية فكان ادنى تخصيص للبنود الاجتماعية في العام (2012) وبنسبة (0.47%) اما اعلى نسبة تخصيص فكانت في العام (2009) وبمقدار (1.6%) وهو ما يشير الى انخفاض مستويات التخصيص وهو ما يؤكد انخفاض مستويات الاهتمام على الرغم من اهميتها الكبيرة في العملية التربوية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اما على المستوى الاجمالي فتشير نتائج المتوسط لاجمالي سنوات الدراسة الى ان نسبة التخصيصات الاجتماعية كانت باعلى قيمة في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان حيث بلغت (6.014%) من اجمالي الموازنة التشغيلية فيما كانت بادناها في مديرية الرعاية الاجتماعية بمقدار (0.222%)، فيما تشير النتائج الاجمالية السنوية لكل الوحدات عينة الدراسة الى ان اعلى نسبة تخصيص قد بلغت (4.14%) في السنة المالية (2013) وادناها في السنة (2012) حيث بلغت (1.088%)، فيما بلغ المتوسط العام (1.896%).

وتشير النتائج الاجمالية الى ان كل من مديرية الصحة، وجامعة دهوك، ومديرية التربية كانت تخصيصاتها للبنود الاجتماعية بانخفاض خلال فترة الدراسة، فيما يلاحظ بان مديرية الرعاية الاجتماعية بنسب تخصيص لهذه البنود من تخصيصات الموازنة كانت اقل من (1%) من اجمالي التخصيصات وهذا يعني عدم اهتمام المديرية بهذه البنود، اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فيلاحظ انها في حالة تصاعد مستمر للتخصيصات لهذه البنود من ا جمالي الموازنة التشغيلية وحسب سنوات الدراسة، إذ يلاحظ ان اعلى نسبة لها هي لسنة 2013 والسبب يعود الى التطورات الادارية التي حصلت للهيئة في سنة 2012 .

2-2-4 تقييم استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية الاخرى :وفي هذا السياق فقد تم تحديد وقياس وتحليل اهم الموشر ات اللازمة لتقويم استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية العامة للوحدات الحكومية عينة الدراسة للفترة (2009 -2013) وكالاتي:

1. **نسبة تخصيصات النشاط الرئيس الى اجمالي موازنة الوحدة الحكومية** : وهي نسبة التخصيصات الموجهة للانشطة الرئيسة التي تمثل غاية الوحدة التي انشأت من اجلها تلك الوحدة الى اجمالي الموازنة العامة للوحدة لبيان درجة الاهتمام باداء الوحدة بدورها المحدد . ويوضح الجدول (11) النسب المحتسبة للتخصيصات للانشطة الرئيسة التي تقوم بها كل وحدة حكومية لتادية دورها في المجتمع من اجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية للوحدة.

جدول (11) نسبة تخصيصات النشاط الرئيس الى اجمالي الموازنة

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات الموازنة العامة السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	17.7	12.1	15.2	16.6	12.4	14.8
جامعة دهوك	17.8	15.5	10.2	10.2	9.1	12.56
مديرية الرعاية الاجتماعية	73.6	73	88.4	91.9	94	84.18
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	1.7	2.6	0.79	0.72	16.8	4.522
مديرية التربية	2.1	1.7	1.4	0.70	1.2	1.42
المتوسط	22.58	20.98	23.198	24.024	26.7	23.4964

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول بان اعلى نسبة تخصيص للانشطة الرئيسة لمديرية الصحة هي في (2009) والتي بلغت (17.7%). لذا فان تخصيص نسب عالية للانشطة الرئيسة لمديري ة الصحة تعني تقديم الخدمات الصحية بجودة عالية لكافة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المواطنين، وحسب الموشرات العالمية فان النسب المخصصة للصحة من الناتج القومي الاجمالي في الدول المتقدمة تتجاوز (19%)، فيما بلغت ادنى نسبة تخصيص في العام (2010) وبنسبة (12.1%).

اما فيما يتعلق بجامعة دهوك فيلاحظ من الجدول (11) ان اعلى نسبة تخصيص للانشطة الرئيسة كانت في السنة المالية (2009) حيث بلغت (17.8%)، الا ان نسبة التخصيص للسنوات الاربعة الاخرى انخفضت بنسب متفاوتة، لذا بلغت ادنى نسبة في العام (2013) حيث بلغت (9.1%) وهو ما يشير الى انخفاض التخصيصات المو جهة للاغراض الرئيسة للجامعة وهو يؤشر امكانية انخفاض دورها الاجتماعي.

اما مديرية الرعاية الاجتماعية فتبين نتائج الجدول (11) تصاعد نسب تخصيصات الانشطة الرئيسة للمديرية، إذ يلاحظ ان العبء الاكبر على موازنة المديرية هي للانشطة الرئيس لها وخاصة المتعلقة ببند (شبكة الحماية الاجتماعية) وحسب احصائيات المديرية فان عدد المستفدين من شبكة الحماية الاجتماعية للسنوات (2009-2012) يبلغ (9.302 اسرة) وازداد في 2013 الى (48.826 اسرة)، لذا فان اعلى نسبة تخصيص هي لسنة (2013)، وهذا يعني اهتمام المديرية في تحقيق الضمان الاجتماعي من اجل القضاء على الفقر والبطالة، فيما بلغت نسبة التخصيص بادناها في العام (2010) حيث بلغت (73%).

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فيلاحظ من خلال الجدول (11) بان نسب تخصيصاتها لانشطتها الرئيسة منخفضة جداً خلال السنوات (2009- 2012) وهذا يعود الى الاختلال في هيكلها الاداري، أما في العام (2013) فقد ازدادت تخصيصات الهيئة للانشطة الرئيسة لها بعد ما تم الاصلاح في هيكلها الاداري، لذا كانت اعلى نسبة تخصيص لها في هذه السنة بمقدار (16.8%) فيما كانت ادنى نسبة تخصيص في العام (2012) وبنسبة تخصيص بلغت (0.72%).

اما فيما يتعلق بمديرية التربية فيلاحظ ان نسب تخصيصاتها لانشطتها الرئيسة منخفضة جداً وللسنوات الخمسة المدروسة لانها توجه اهتمامها لتغطية نفقات الرواتب والاجور دون الاهتمام بالانشطة التربوية المختلفة اذ بلغت اعلى نسبة تخصيص في العام (2009) والتي بلغت (2.1%) فيما كانت ادنى نسبة تخصيص في العام (2012) وبنسبة بلغت (0.7%).

اما على المستوى الاجمالي فتشير نتائج المتوسط لاجمالي سنوات الدراسة الى ان نسبة التخصيصات الموجهة للانشطة الرئيسة للوحدة كانت باعلى قيمة في مديرية الرعاية الاجتماعية حيث بلغت (84.18%) من اجمالي الموازنة التشغيلية فيما كانت بادناها في مديرية التربية بمقدار (1.42%)، فيما تشير النتائج الاجمالية السنوية لكل الوحدات عينة الدراسة الى ان اعلى نسبة تخصيص قد بلغت (26.7%) في السنة المالية (2013) وادناها في السنة (2010) حيث بلغت (20.98%)، فيما بلغ المتوسط العام (23.496%).

2. **نسبة** التخصيصات الرأسمالية الى التخصيصات التشغيلية : يتناول هذا المؤشر قياس حجم التخصيصات الموجهة لاغراض البناء الراسمالي للوحدة الحكومية . ويقيس هذا المؤشر نسبة النفقات المخصصة للاغراض التطوير الراسمالي الى اجمالي النفقات المخصصة للموازنة ا لتشغيلية، والجدول (12) يبين نتائج احتساب نسب التخصيصات الراسمالية من اجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية وكالاتي:

جدول (12) نسبة التخصيصات الراسمالية الى اجمالي الموازنة التشغيلية

الوحدات	المقياس/ النسبة المئوية بحسب بيانات الموازنة العامة السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	8.4	7.3	12.8	21.9	17.3	13.54
جامعة دهوك	52.7	58.4	104	119	97.6	86.34

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مديرية الرعاية الاجتماعية	27.5	25.8	12	23.3	25.8	22.88
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	0	0	0	0	0	0
مديرية التربية	22.1	24.9	40	40.3	11.8	27.82
المتوسط	22.14	23.28	33.76	40.9	30.5	30.116

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة للوحدات عينة الدراسة.

يتضح من خلال الجدول بان نسب التخصيصات الراسمالية من اجمالي الموازنة التشغلية متدنية مقارنة بالموازنة التشغيلية، على الرغم من اهمية البناء الراسمالي في تنمية وبناء القدرات التي تساهم في رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية واستيعاب البطالة والقضاء على الفقر وفتح مجالات العمل والخدمة، لذا فان مديرية الصحة تسعى الى التحديث والتوسيع وبناء الوحدات الصحية الجديدة من اجل مراعاة الزيادة في عدد السكان، لذا فقد بلغت نسبة التخصيص الراسمالي الى الموازنة التشغيلية باعلى نسبة تخصيص في العام (2012) وبنسبة (21.9%)، اما ادنى نسبة تخصيص فقد بلغت (7.3%) في السنة المالية (2010).

اما جامعة دهوك فانها تخصص نسب عالية للبناء الراسمالي والتي تمثل من الموشرات المهمة لتطوير العملية التعليمية وذلك ببناء عدد كافي من الابنية لاستيعاب الطلبة من اجل توفير فرص التعليم إذ يلاحظ من الجدول (12) ان نسب تخصيصاتها لسنة 2011 و2012 كانت تفوق (100%) من اجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية لما لها من اهمية في تطوير الجامعة، حيث بلغت اعلى نسبة تخصيص (119%) للسنة المالية (2012) اما ادنى نسبة تخصيص كانت بمقدار (52.7%) في السنة المالية (2009).

اما نتائج التقييم لمديرية الرعاية الاجتماعية فتبين انها كانت بمعدل تقريباً (25%) من اجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية، وهي نسب منخفضة مقارنة باهمية دورها الاجتماعي، اذ بلغت اعلى نسبة تخصيص في العام (2009) بمقدار (27.5%) وان ادنى نسبة تخصيص بلغت (12%) في العام (2011).

اما فيما يتعلق بالهيئة المستقلة لحقوق الانسان وعلى الرغم من صدور قانون الهيئة الذي يعطيها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري من خلال ربط موازنتها بالبرلمان مباشرة الا ان القانون لازال غير مطبق، لذا ليس لديها لحد الان اي تخصيصات راسمالية وهو مؤشر سلبي جدا في مجال دعم الابعاد الاجتماعية.

اما فيما يتعلق بمديرية التربية فتوضح نتائج التقييم اهتمامها بالتخصيصات ال راسمالية وخاصة لبناء عدد كبير من المدارس داخل المحافظة والاطراف والاقضية التابعة لها من اجل رفع مستوى التعليم ومستلزماتها، حيث بلغت اعلى نسبة تخصيص في العام (2012) بمقدار (40.3%) فيما كانت ادنى نسبة تخصيص بمقدار (11.8%) في السنة المالية (2013).

اما على الم ستوى الاجمالي فتشير نتائج المتوسط للوحدات الحكومية لاجمالي سنوات الدراسة الى ان نسبة التخصيصات الراسمالية كانت باعلى قيمة في جامعة دهوك حيث بلغت (86.34%) من اجمالي الموازنة التشغيلية فيما كانت بادناها في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بمقدار (0%)، فيما تشير النتائج الاجمالية السنوية لكل الوحدات عينة الدراسة الى ان اعلى نسبة تخصيص قد بلغت (40.9%) في السنة المالية (2012) وادناها في السنة (2009) حيث بلغت (22.14%)، فيما بلغ المتوسط العام (30.116%).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3. **نسبة النفقات المخصصة للابعاد الاجتماعية التطويرية الى اجمالي الم وازنة:** يتناول هذا المؤشر قياس نسبة النفقات التي تم تخصيصها للوحدة الحكومية للاغراض الاجتماعية بخلاف نشاطها الرئيس من اجل تطوير الكادر الوظيفي لدى الوحدة الحكومية من اجل رفع مستوى تقديم الخدمات التي تقدمها الوحدات الحكومية لكافة افراد المجتمع. لذا يقيس المؤشر نسبة التخصيصات الموجهة للاغراض الاجتماعية الى اجمالي الموازنة التشغيلية لقياس درجة الاهتمام بالابعاد الاجتماعية للعاملين ، والجدول (13) يبين نتائج احتساب المؤشر للوحدات الحكومية عينة الدراسة.

جدول (13) نسبة تخصيصات الابعاد الاجتماعية التطويرية الى اجمالي الموازنة

الوحدات	المقياس/ النسبة المئوية بحسب بيانات الموازنة العامة السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	0.04	0.03	0.06	0.02	0.18	0.066
جامعة دهوك	0.10	0.04	0.09	0.02	0.53	0.156
مديرية الرعاية الاجتماعية	0.05	0.03	0.01	0.008	0.009	0.0214
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	0.99	1.17	0.27	0.31	6.2	1.788
مديرية التربية	0.39	0.40	0.42	0.28	0.56	0.41
المتوسط	0.314	0.334	0.17	0.1276	1.4958	0.48828

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول تدني نسب تخصيصات هذه البنود وبنسب منخفضة جداً لكافة الوحدات الحكومية عينة الدراسة، إذ يلاحظ ان نتائج المؤشر في مديرية الصحة كانت باعلى نسبة تخصيص للابعاد الاجتماعية التطويرية بمقدار (0.18%) في السنة المالية (2013)، فيما كان ادنى مستوى لتخصيصات الابعاد الاجتماعية التطويرية بمقدار (0.02%) في العام (2012)، حيث تسعى مديرية الصحة من خلال تخصيصاتها لهذه البنود بناء القدرات في مجال الادارة وتعزيز القدرات في مجال الصحة العامة وتحديث التعليم من خلال التدريب وعقد الندوات العلمية في كافة المجالات وخاصة في مجال الصحة.

اما فيما يتعلق بنتائج المؤشر في جامعة بغداد وحسب الهدف من خلال هذه البنود والذي يتمثل في الارتقاء بامكانياتها وقدراتها من خلال اعداد كادر علمي متطور في كافة المجالات، لذا يلاحظ ان اعلى نسبة تخصيص لهذه البنود كانت في سنة (2013) وبمقدار (0.53%) فيما كانت النسبة بادناها في العام (2012) بمقدار (0.02%) وهو ما يؤشر انخفاض عام في نسب تخصيصات البنود الاجتماعية التطويرية وهو ما يضعف دورها الاجتماعي.

اما نتائج مديرية الرعاية الاجتماعية تبين عدم الاهتمام بهذه البنود بالرغم من اهميتها حيث بلغت اعلى نسبة تخصيص لهذه البنود بمقدار (0.05%) في السنة المالية (2009)، فيما بلغت ادنى هذه النسب بمقدار (0.008%) للسنة المالية (2012) وهو ما يؤشر انخفاض كبير في تلك التخصيصات.

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فيلاحظ من خلال نتائج تقييم المؤشر الى ان نسب تخصيصاتها لهذه البنود كانت باعلى نسب مقارنة بالوحدات الحكومية الاربعة الاخرى عينة الدراسة، حيث بلغت تلك النسبة باعلاها في السنة المالية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

(2013) بمقدار (6.2%)، فيما بلغت ادنى نسبة في العام (2011) بمقدار(0.27%). إذ هدفت الهيئة الى إقامة الموتمرات والندوات المتعلقة بقضاياً حقوق الانسان من خلال نشر ثقافة حقوق الانسان وقضاياً المرأة والطفل.

اما نتائج المؤشر في مديرية التربية فتشير الى انها متدنية بشكل عام حيث بلغت اعلى نسبة تخصيص لهذا المؤشر في السنة المالية (2013) والتي بلغت (0.56%). فيما كانت ادنى نسبة تخصيص في العام (2012) والتي بلغت بمقدار(0.28%).

اما على المستوى الاجمالي فتشير نتائج المتوسط الى ان نسبة تخصيصات الابعاد الاجتماعية التطويرية كانت باعلى قيمة في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان حيث بلغت (1.788%) من اجمالي الموازنة التشغيلية فيما كانت بادناها في مديرية الرعاية الاجتماعية بمقدار (0.0214%)، فيما تشير النتائج الاجمالية السنوية لكل الوحدات عينة الدراسة الى ان اعلى نسبة تخصيص قد بلغت (1.496%) في السنة المالية (2013) وادناها في السنة (2012) حيث بلغت (1.276%)، فيما بلغ المتوسط العام (0.4883%).

4. **نسبة النفقات المخصصة للابعاد الاجتماعية لرفع المستوى المعاشي الى اجمالي الموازنة التشغيلية** : يقيس هذا المؤشر نسبة التخصيصات الموجهة للابعاد الاجتماعية التي تساهم في رفع المستوى المعيشي الى اجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية وهو ما يعكس درجة اهتمام الموازنة العامة بتطوير ورفع المستويات الاجتماعية للافراد العاملين. والجدول (14) يبين نتائج احتساب نسب تخصيصات الموازنة للبنود المتعلقة بهذا الموشر من اجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية وكالاتي:

جدول (14) نسبة تخصيصات الابعاد الاجتماعية المعاشية الى اجمالي الموازنة

الوحدات	المقايس/ النسبة المئوية بحسب بيانات الموازنة العامة السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	0.56	0.42	0.74	0.83	8.2	2.15
جامعة دهوك	0.76	1	0.96	0.84	0.79	0.87
مديرية الرعاية الاجتماعية	8.1	11	4.3	3.1	0.44	5.388
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	4.4	3.3	4.6	5.3	1.2	3.76
مديرية التربية	0.40	0.31	0.22	0.15	0.18	0.252
المتوسط	2.844	3.206	2.164	2.044	2.162	2.484

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من خلال الجدول (14) بان مديرية الصحة قد خصصت نسب منخفضة لبنود الابعاد الاجتماعية التي تساهم في رفع المستوى المعاشي للسنوات (2009 -2012)، الا ان نسبة التخصيص قد ارتفعت في سنة (2013) وبمقدار (8.2%)،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وهذا يعني اهتمام المديرية بهذه البنود من خلال دفع المكافات والتبرعات والاعانات لكافة كوادرها من اجل رفع مستواهم المعيشي، فيما كانت ادنى نسبة تخصيص في السنة المالية (2010) بمقدار (0.42%).

اما نتائج جامعة دهوك فتبين انها كانت تخصص نسب منخفضة لهذه البنود، إذ كانت اعلى نسبة لديها في سنة (2010) بمقدار (1%)، والسبب يعود الى تخصيصها نسب عالية للرواتب والاجور التي تقدمها الجامعة، فيما بلغت ادنى نسبة تخصيص بمقدار (0.76%) في السنة المالية (2009).

اما مديرية الرعاية الاجتماعية فيلاحظ بانها تخصص اعلى نسبة لهذه البنود مقارنة بالوحدات الحكومية الاربعة الاخرى الا انها قد انخفضت بشكل تدريجي حسب سنوات الدراسة وهذه يعني عدم الاهتمام بهذا الموشر وخاصة في سنة (2013) والذبلغت قيمة المؤشر فيه (0.44%)، إذ انخفضت نسبة التخصيص بنسبة منخفضة جداً، فيما كانت اعلى نسبة تخصيص في السنة المالية (2010) وبمقدار (11%).

فيما يلاحظ من الجدول (14) اهتمام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بهذا الموشر، إذ خصصت بنسب عالية مقارنة بالوحدات الحكومية الاخرى الا ان اقل نسبة تخصيص كانت في سنة (2013) بمقدار (1.2%) فيما كانت اعلى نسبة تخصيص بمقدار (5.3%) في السنة المالية (2012).

فيما كانت نسب تخصيص مديرية التربية والتعليم منخفضة ودون مستوى (1%) من تخصيصاتها للموازنة التشغيلية لهذه البنود وهذا يعني عدم الاهتمام بهذه الموشر، اذ تشير نتائج الجدول (14) الى ان اقل نسبة تخصيص كانت بمقدار (0.15) في السنة (2012)، فيما كانت اعلى نسبة تخصيص في السنة المالية (2009) وبمقدار (0.4%).

اما على المستوى الاجمالي فتشير نتائج المتوسط للوحدات الحكومية لاجمالي سنوات الدراسة الى ان نسبة تخصيصات الابعاد الاجتماعية المعاشية كانت باعلى قيمة في مديرية الرعاية الاجتماعية، ا ذ بلغت (5.388%) من اجمالي الموازنة التشغيلية، وكانت بادناها في مديرية التربية بمقدار (0.252%)، فيما تشير النتائج السنوية لكل عينة الدراسة الى ان اعلى نسبة تخصيص قد بلغت (3.206) في السنة المالية (2010) وادناها في السنة (2012) حيث بلغت (2.044%)، فيما بلغ المتوسط العام (2.484%).

5. **نسبة النفقات المخصصة للابعاد الاجتماعية كتسهيلات وظيفية داعمة الى اجمالي الموازنة** : وتتمثل تلك الابعاد الاجتماعية بالبنود التي تخصصها الوحدة الحكومية كتسهيلات للكادر الوظيفي الخاص بها مثل تخصيصات (وسائط نقل الموظفين، والرعاية الصحية الم جانية وتخصيص اللوزام الطبية، والخدمات الاخرى المتنوعة). لذا يهتم المؤشر ببيان درجة اهتمام الموازنة العامة بالتسهيلات الداعمة للافراد العاملين وهو ما يعزز الابعاد الاجتماعية للوحدات الحكومية الى اجمالي الموازنة التشغيلية للوحدة الحكومية، والجدول (15) يبين نتائج احتساب نسب اجمالي هذه البنود من اجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية للوحدات الحكومية عينة الدراسة وكالاتي:

جدول (15) نسبة تخصيصات الابعاد الاجتماعية كتسهيلات الى اجمالي الموازنة العامة

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات الموازنة العامة السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	12.4	6.2	3.8	3.7	3.4	5.9
جامعة دهوك	1.4	1.1	0.8	0.7	1.1	1.02

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مديرية الرعاية الاجتماعية	0.41	0.29	0.16	0.12	0.10	0.216
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	1	6.5	4.4	4.6	3.6	4.02
مديرية التربية	1.2	0.43	0.19	0.20	0.28	0.46
المتوسط	3.282	2.904	1.87	1.864	1.696	2.3232

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول (15) بان مديرية الصحة قد خصصت نسبة عالية من اجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية لبنود الابعاد الاجتماعية والتي تمثل تسهيلات مقدمة الى عامليها في سنة (2009) بمقدار(12.4%) الا انها انخفضت في سنة (2010) بنسبة (50%) عن سنة (2009)، كما يلاحظ انها انخفضت تدريجياً للسنوات (2011- 2013) بنسب تدريجية لتصل الى ادنى مستوى لها في السنة المالية (2013) لتصبح بمقدار (3.4%)، وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا ان نسبة المؤشر من تخصيصاتها كانت اعلى من قيم المؤشر في كل من جامعة دهوك ومديرية الرعاية الاجتماعية ومديرية التربية والتعليم.

اما نتائج المؤشر في جامعة دهوك فتبين ان اعلى نسبة تخصيص كانت بمقدار (1.4%) في السنة المالية (2009)، فيما كانت اقل نسبة تخصيص بمقدار (0.7%) للسنة المالية (2012).

اما مديرية الرعاية الاجتماعية فتشير نتائج تقييم المؤشر تشير الى ان اعلى نسبة تخصيص كانت بمقدار (0.41%) في السنة المالية (2009) وادنى نسبة كانت بمقدار (0.1%) في السنة (2013).

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فيلاحظ من الجدول (20) انها تخصص نسب متقاربة من اجمالي تخصيصاتها كتسهيلات داعمة للموظفين بحسب سنوات الدراسة الا ان اعلى نسبة تخصيص كانت بمقدار (6.5%) في السنة المالية (2010) وان ادنى نسبة بمقدار (1%) في السنة (2009).

اما فيما يتعلق بمديرية التربية فتشير نتائج التقييم الى ان اعلى نسبة تخصيص كانت بمقدار (1.2%) في السنة المالية (2009)، فيما كانت اقل نسبة تخصيص بمقدار (0.19%) في السنة المالية (2011).

اما على المستوى الاجمالي فتشير نتائج المتوسط للوحدات الحكومية لا جمالي سنوات الدراسة الى ان نسبة تخصيصات الابعاد الاجتماعية كتسهيلات مقدمة للموظفين كانت باعلى قيمة في مديرية الصحة حيث بلغت (5.9%) من اجمالي الموازنة التشغيلية فيما كانت بادناها في مديرية الرعاية الاجتماعية بمقدار (0.216%)، فيما تشير النتائج الاجمالية السنوية لكل الوحدات عينة الدراسة الى ان اعلى نسبة تخصيص قد بلغت (3.282%) في السنة المالية (2009) وادناها في السنة (2013) حيث بلغت (1.696%)، فيما بلغ المتوسط العام (2.323%).

4-4 المعلومات المحاسبية وتقويم استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية ينصب هذا المحورعلى تقييم استجابة الموازنة للمتطلبات الاجتماعية في ظل معلومات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة . كما يتناول المحور دراسة وتحليل تقويم استجابة الموازنة العامة للابعاد الاجتماعية في ظل الدراسة المقارنة لنتائج التقييم في ظل بيانات الموازنة العامة والنظام المحاسبي الحكومي . لذا تم تقسيم موضوع المحور الحالي في اربعة محاور فرعية وهي كالاتي:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1-4-5 تقييم الاستجابة للنوع الاجتماعي في ظل معلومات النظام المحاسبي الحكومي : وفي هذا السياق فقد تم احتساب المؤشرات المعتمدة للابعاد الاجتماعية في ضوء الانفاق الفعلي للوحدات الحكومية عينة الدراسة ولفترة الدراسة (2009-2013) وكالاتي:

1. **نسبة نفقاتالرواتبوالأجور الفعلية الى اجمالي النفقات التشغيلية** : يوضحالجدول (16) نتائج تقييم مؤشر نفقات الرواتب والاجور الى اجمالي النفقات التشغيلية الفعلية بحسب النوع الاجتماعي وكالاتي:

جدول (16) نسب نفقات الرواتب والاجور بحسب النوع الاجتماعي

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات النظام المحاسبي الحكومي السنوية										المتوسط	
	2009		2010		2011		2012		2013		نسبة الذكور	نسبة الاناث
	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث		
مديرية الصحة	41.5	22.3	35.9	20.2	38.8	22.2	37.3	22.4	36.2	23.1	37.94	22.04
جامعة دهوك	54.5	29.3	47	27.6	30.3	17.8	46.9	28.7	49.8	29.2	45.7	26.52
مديرية الرعاية الاجتماعية	6	7.4	4.8	5.4	3.1	3.5	2.3	2.7	2	2.4	3.64	4.28
الهئية المستقلة لحقوق الانسان	62	16.9	51.9	29.2	50.1	28.2	44.4	29.6	36.3	21.8	48.94	25.14
مديرية التربية	51.2	43.6	49.5	43.5	48.9	45.2	45.8	45.4	48.4	44.2	48.76	44.38
المتوسط	43.04	23.9	37.82	25.18	34.24	23.38	35.34	25.76	34.54	24.14	36.996	24.472

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول (16) أن نسبة النفقات الفعلية لمديرية الصحة هي اعلى من نسبة تخصيصات الموازنة للرواتب والاجور، ففي سنة (2009) بلغت المبالغ المخصصة مبلغا قدره (26,297,000,000 دينار) وبنسبة (45%) من اجمالي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تخصيصات الموازنة لكلا النوع الاجتماعي، أما المصروف الفعلي فقد تم صرف مبلغا قدره (47,867,731,770 دينار) وبنسبة (63.8%) من اجمالي المصروفات الفعلية، لذا فقد بلغ متوسط نسبة نفقات الروات ب لفترة الدراسة في مديرية الصحة المخصصة للذكور بنسبة (37.94%) وللاناث (22.04%) وهو ما يؤكد انخفاض حصة المراة من تلك النفقات وهو ما يؤكد عدم المساواة.

اما جامعة دهوك فيلاحظ من خلال الجدول (24) يتضح بان نسبة المصروف الفعلي في سنة 2009 كانت اعلى من نسبة مصروفات الرواتب والاجور لبقية السنوات فيما كانت النسبة بادناها في السنة المالية (2011) لكلا النوع الاجتماعي، لذلك فقد كان متوسط نسبة النفقات للذكور بمقدار (45.7%) اما للاناث فقد بلغت بنسبة (26.52%) كما يلاحظ ان نسبة المصروفات الفعلية كانت اقل من نسبة تخصيصات الموازنة.

اما مديرية التنمية والرعاية الاجتماعية فتشير نتائج التقييم الى ان نسبة مصروفاتها الفعلية لسنة 2009 كانت اعلى من نسبة تخصيصات الرواتب والاجور، وفي سنة 2010 وبالاعتماد على المعلومات المحاسبية فقد إزدادت التخصيصات لكل من الرجل والمرأة، إذ خصصت مبلغ (1,372,870,000 دينار) للرجل وصرف منه مبلغ (900,321,425 دينار) اما المرأة فقد خصصت لها مبلغ (1,548,130,000 دينار) أما المصروف الفعلي فقد بلغ (1,015,256,075 دينار) لذا فان نسبة مصروفاتها الفعلية اقل من النسبة المخصصة لها من اجمالي تخصيصات الموازنة، اما في ال سنوات الثلاثة الاخرى فيلاحظ انخفاض في نسب التخصيصات للرواتب والاجور لذا فان نسبة مصروفاتها الفعلية اعلى من نسبة المخصص ولكلا النوع الاجتماعي . وفي هذا السياق فقد بلغ متوسط نسبة نفقات الرواتب الموجهة للذكور (3.64%) فيما بلغت نسبة الاناث (4.28%).

فيما بلغت نسب المصروفات الفعلية للرواتب والاجور في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان اعلى من نسب التخصيصات للسنوات الخمسة، وقد بلغ متوسط نسبة نفقات الرواتب الموجهة للذكور (48.94%) فيما بلغت النسبة الموجهة للاناث بمقدار (25.14%) وهو ما يشير الى انخفاض حصة الاناث على الرغم من تجاوز نفقاتها لتخصيصاتها بالموازنة.

اما مديرية التربية والتعليم فيلاحظ زيادة في نسب تخصيصاتها للرجل والمرأة لسنوات الدراسة الا ان نسب مصروفاتها الفعلية اعلى من نسب التخصيص ما عدا سنة 2012 فان نسب مصروفها الفعلي كان اقل من المخصص بالموازنة، لذا يلاحظ انخفاض في نسبة المخصص لسنة 2013 ولكلا النوع الاجتماعي، فيما بلغ متوسط نسبة نفقات الرواتب المدفوعة للذكور بنسبة (48.76%) فيما بلغت للاناث (44.38%).

اما المتوسط السنوي لاجمالي الوحدات الحكومية عينة الدراسة فتبين بان نسبة مصروفات الرواتب الفعلية بادناها في سنة (2011) وباعلى متوسط في سنة (2009)، في حين بلغ المتوسط العام لنفقات الرواتب المدفوعة للذكور بنسبة (36.996%) في حين كانت نسبة الرواتب المدفوعة للاناث (24.472%) وهو ما يشير الى التباين الكبير في نفقات الرواتب والاجور بين النوع الاجتماعي على المستوى الفعلي.

2. **نسبة نفقات اجمالي الامتيازات الممنوحة الى اجمالي النفقات التشغيلية :** يبين الجدول (17) نتائج تقييم مؤشر نسبة النفقات الفعلية الممنوحة كامتيازات بحسب النوع الاجتماعي وكالاتي:

جدول (17) نسب نفقات الامتيازات الممنوحة بحسب النوع الاجتماعي

الوحدا	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات النظام المحاسبي الحكومية السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث		
مديرية الصحة	0.25	0.13	0.32	0.18	0.51	0.29	1.45	0.87	4.9	3.1	1.486	0.914		
جامعة دهوك	0.72	0.39	0.64	0.38	1.5	0.85	0.86	0.52	0.80	0.47	0.904	0.522		
مديرية الرعاية الاجتماعية	0.11	0.14	0.18	0.20	0.08	0.09	0.10	0.12	0.09	0.11	0.112	0.132		
الهئية المستقلة لحقوق الانسان	0.61	0.16	1.3	0.78	1	0.58	1.1	0.78	4.9	2.9	1.782	1.04		
مديرية التربية	0.70	0.59	0.65	0.57	0.63	0.58	0.38	0.37	0.59	0.54	0.59	0.53		
المتوسط	0.478	0.282	0.618	0.422	0.744	0.478	0.778	0.532	2.256	1.424	0.9748	0.6276		

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول (17) ان نسبة المصروفات الفعلية لاجمالي الامتيازات التي يحصل عليها النوع الاجتماعي في لمديرية الصحة اقل من نسبة المخصص لها في الموازنة العامة لسنوات الدراسة الا في سنة 2012 فقد كان المصروف الفعلي والذي بلغ (2,588,868,900 دينار) للمرأة والرجل اعلى من المخصص والذي يبلغ (1,073,000,000 دينار) من اجمالي التخصيصات، فيما بلغ متوسط نسبة الامتيازات الممنوحة للذكور بمقدار (1.486%) وبنسبة (0.914%) للاناث.

اما جامعة دهوك فيلاحظ ان المصروف الفعلي لسنة 2009 و2010 والذي قدر بمبلغ (485,000,000 دينار) و (569,000,000 دينار) على التوالي لكلا النوع الاجتماعي، اما المخصص فكان بمبلغ (662,000,000 دينار) لسنة 2009 ومبلغ (850,000,000 دينار) لسنة 2010 وبنسبة تنفيذ الفعلي (73.2%) و(66.9%) على التوالي وهو ما يشير الى انخفاض نسب التنفيذ عن نسب تخصيصات الموازنة، لذا فقد انخفضت نسب تخصيصاتها لسنة 2011 ولكن بنسبة قليلة جداً، إذ يلاحظ ان نسبة مصروفها الفعلي اعلى من نسبة المخصص لها ولكن بنسب قليلة، وعلى الرغم من ذلك انخفضت تخصيصاتها لسنة 2012 الا ان مصروفها الفعلي كان منخفض ايضاً وفي 2013 ازدادت تخصيصاتها الا ان مصروفها الفعلي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كان اقل من المخصص، لذا كان متوسط نسبة نفقات الامتيازات الممنوحة للذكور بنسبة (0.904%) اما الممنوحة للاناث كانت بنسبة (0.522%).

اما الوحدات الحكومية الاخرى فيلاحظ من الجدول (17) ان نسب المصروف الفعلي للنوع الاجتماعي اقل من نسب التخصيصات من اجمالي تخصيصات الموازنة وللسنوات الخمسة، إذ يلاحظ هناك سوء تخطيط او ضعف التنفيذ وخاصة في مديرية الرعاية الاجتماعية والهيئة المستقلة لحقوق الانسان إذ خصصت مبالغ عالية لهذه الامتيازات ولكن المصروف الفعلي كانت اقل من المخصص، لذا فان أي وفر سيؤدي الى نقص في اعتمادات السنة القادمة، وكما مبين في الجدول (17) تدني نسب التخصيصات لهذه الامتيازات وحسب سنوات الدراسة لمديرية الرعاية والتنمية الاجتماعية، اما الهيئة المستقلة وعلى الرغم من الانخفاض في نسب المصروفات الفعلية الا ان تخصيصاتها انخفضت بنسب متفاوته، اما مديرية التربية والتعليم فيلاحظ من الجدول (17) ان نسب تخصيصاتها من اجمالي التخصيصات اعلى من نسب المصروف الفعلي، إذ يلاحظ تدني في النسب المخصصة لهذه الامتيازات وحسب سنوات الدراسة وذلك بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية التي تبين المبالغ المصروفة ومقارنتها مع المخصصة للمديرية.

3. **نسبة اجمالي النفقات التشغيلية إلى اجم الي نفقات الوحدة الحكومية :** يبين الجدول (18) نتائج تقييم مؤشر نسبة اجمالي النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات الفعلية للوحدات الحكومية عينة الدراسة وكالاتي:

جدول (18) نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات النظام المحاسبي الحكومي السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	95	87.5	94.4	92.1	83	90.4
جامعة دهوك	91.6	89.9	94.2	87.9	91.1	90.94
مديرية الرعاية الاجتماعية	26.2	12.4	8.3	6.3	5.6	11.76
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	100	99.7	98.6	94.8	96.9	98
مديرية التربية	98.8	98.8	98.5	94.2	97.1	97.48
المتوسط	82.32	77.66	78.8	75.06	74.74	77.716

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول (18) ان تخصيصات الموازنة لسنة 2010 لمديرية الصحة ازدادت بسب الزيادة في المصروف الفعلي لسنة 2009 لذا فقد تم تخصيص مبلغ (70,740,000,000 دينار) من اجمالي تخصيصات الموازنة لسنة 2010 فيما

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بلغ المصروف الفعلي لهذه السنة (82,102,378,445 دينار) من اجمالي المصروفات الفعلية وبنسبة تنفيذ فعلي (116%) إذ يلاحظ تجاوز التخصيصات لهذه المصاريف بنسبة (16%) وهي نسبة عالية، لذا وبالاعتماد المديرية على القوائم والتقارير المالية فقد ازدادت تخصيصاتها لهذه الابواب للسنوات 2011 و2012 و2013 من اجل تفادي تجاوز تخصيصات الموازنة التشغيلية.

اما جامعة دهوك فيلاحظ ان نسب المصروف الفعلي اعلى من نسب تخصيصات الموازنة ولكل السنوات، على الرغم من زيادة تخصيصاتها إذ خصص لها مبلغ (30,952,000,000 دينار) من اجمالي تخصيصات سنة 2009 إلى (49,052,000,000 دينار) لسنة 2013 الا ان المصروفات الفعلية تتجاوز المخصص لهذا الموشر ويعود السبب الى شمول عدد كبير من الموظفين للزيادة في الرواتب والاجور.

ويلاحظ من الجدول (18) بان مديرية التنمية والرعاية الاجتماعية قد خصصت نسب متدنية مقارنة بالوحدات الحكومية الاخرى لهذا الموشر الا ان نسبة مصروفاتها الفعلية هي اعلى من نسبة تخصيصاتها من اجمالي تخصيصات الموازنة لكافة السنوات ماعدا سنة 2010 فقد خصصت مبلغ قدره (3,419,000,000 دينار) اما المصروف الفعلي فكان بمبلغ (2,338,983,050 دينار) أي بنسبة تنفيذ فعلي (68.4%) الا ان تخصيصاتها لسنة 2011 و2012 و2013 قد ازدادت الا ان نسبة مصروفها الفعلي اعلى من نسبة تخصيصاتها من اجمالي تخصيصات الموازنة.

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ومديرية التربية والتعليم فان نسبة المصروف الفعلي الى نسبة المخصص لهذا الموشر هي اعلى حسب سنوات الدراسة إذ ازدادت تخصيصات الهيئة المستقلة بمبلغ (356) مليون دينار من اجمالي تخصيصاتها لسنة 2009 إلى (445) مليون دينار، الا ان مصروفها الفعلي ازداد وحسب سنوات الدراسة إذ بلغ مصروف الهيئة المستقلة بمبلغ (216,376,150) دينار وهو مايعادل المبلغ المخصص لسنة 2009 الى (372,072,280) دينار لسنة 2013، اما مديرية التربية فقد ازدادت تخصيصاتها لسنة 2009 من (181,408) مليون دينار الى (323,420) مليون دينار إذ ازداد مصروفها الفعلي من (236,434,553,250 دينار) لسنة 2009 الى مبلغ (409,947,884,200 دينار) لسنة 2013.

وترى الباحثة ان نسب المصروف الفعلي من اجمالي المصاريف الفعلية لل وحدات الحكومية وحسب السنوات الدراسة هي اعلى من نسبة تخصيصاتها في الموازنة وهذا يعني تجاوز الوحدات الحكومية عن الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة أي عدم التزام الوحدات الحكومية بالقوانين والتعليمات الخاصة بتنفيذ الموازنة والتي تقر بانه لايجوز تجاوز الاعتماد المقررة في الموازنة باي شكل من الاشكال.

كما تشير نتائج المتوسط السنوي للمؤشر والذي بلغ (74.74%) في ادنى مستوى للانفاق، فيما كان اعلى مستوى للانفاق بمقدار(82.32%)، فيما بلغ المتوسط العام للمؤشر (77.716%).

4. **نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات التشغيلية والاستثمارية:** يبين الجدول (19) نتائج تقييم مؤشر نسبة النفقات الفعلية الاستثمارية والتي تتعلق بالبنية التحتية الاقتصادية الى اجمالي نفقات الوحدة الحكومية الاستثمارية والتشغيلية للوحدات الحكومية عينة الدراسة وكالاتي:

جدول (19) نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات التشغيلية والاستثمارية

الوحدة	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات النظام المحاسبي الحكومي السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	5.7	5.3	9.5	6.9	2.4	5.96

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جامعة دهوك	27.4	27.3	24	41.3	43.7	32.74
مديرية الرعاية الاجتماعية	44.6	21	9	6.9	2.6	16.82
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	0	0	0	0	0	0
مديرية التربية	9	10.7	19.2	23	12.6	14.9
المتوسط	17.34	12.86	12.34	15.62	12.26	14.084

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول (19) أن نسبة الاموال المخصصة للنفقات الاستثمارية لمديرية الصحة هي اعلى من نسبة المصروف الفعلي من اجمالي المصاريف الاستثمارية والتشغيلية، إذ ازدادت التخصيصات في سنة 2009 من (4,947,447,000 دينار) إلى (29,837,708,000 دينار) في سنة 2013 الا ان مصروفاتها الفعلية قد انخفضت من (4,581,077,750 دينار) إلى (3,709,134,750 دينار) وهذا يعني تدني نسب انجاز المشاريع الاستثمارية لمديرية الصحة، كما يشير متوسط نسبة المؤشر بمقدار (5.96%) من اجمالي النفقات الفعلية التشغيلية والاستثمارية.

اما جامعة دهوك فيلاحظ من الجدول (19) بان نسب انجازها للمشاريع الاستثمارية مرتفعة إذ خصصت الموازنة مبلغ (19,383,257,000 دينار) لسنة 2009 والمصروف الفعلي لهذه السنة بلغ (18,277,314,900 دينار) اي بنسبة تنفيذ (94.2%)، لذا يلاحظ زيادة ملموسة في النفقات الاستثمارية لجا معة دهوك حسب سنوات الدراسة، فيما بلغ متوسط النفقات الاستثمارية بمقدار (32.74%).

أما بالنسبة لمديرية الرعاية والتنمية الاجتماعية فان نسبة المصروف الفعلي اعلى من نسبة الاموال المخصصة في الموازنة الاستثمارية، اذ ان مجموع التخصيصات تبلغ (4,750,290,000 دينار) وهي على من المبلغ المصروف والذي يبلغ (3,401,465,250 دينار) أي بنسبة تنفيذ فعلي (71.6%) لسنة 2009، اما السنوات الاخرى فيلاحظ ان نسبة الاموال المخصصة اعلى من نسبة المصروف الفعلي، وهذا يعني ان هناك مشاريع لم تنفذ بشكل نهائي لذا فان مصروفاتها كانت اقل من تخصيصاتها، فيما بلغ المتوسط العام للمؤشر بمقدار (16.82%).

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فيلاحظ من الجدول (19) عدم تخصيص اي مبلغ للمشاريع الاستثمارية أي لايوجد لديها موازنة استثمارية لذا فليس لديها اي مصاريف تخص المشاريع الاستثمارية.

اما مديرية التربية والتي تعتبر من احدى الادوات الرئيسة للتنمية البشرية، اذ يلاحظ اهتمامها بالمشاريع الاستثمارية إذ ازدادت تخصيصاتها من (40,863,473,898 دينار) لسنة 2009 إلى (142,262,604,946 دينار) لسنة 2012 أما سنة 2013 فقد خصص لها مبلغ (41,607,888,000 دينار) ولثلاثة اشهر فقط نتيجة تحويل مشاريعها من شهر نيسان الى ادارة المحافظة، إذ يلاحظ زيادة في مصروفاتها الفعلية لتنفيذ المشاريع غير المكتملة، لذا بلغت مصروفاتها الفعلية لسنة 2013 بمبلغ (61,309,430,900 دينار)، لذا بلغ المتوسط العام للمؤشر بمقدار (14.9%).

اما نتائج المتوسط العام السنوي فتشير الى انه كان بادنى مستوى في العام (2013) اذ بلغ (12.26%)، فيما كان باعلى مستوى في العام (2009) بمقدار (17.34%). اما المتوسط العام الكلي فقد بلغ (14.084%).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5. **نسبة النفقات على البنود الاجتماعية الى اجمالي النفقات التشغيلية** : يبين الجدول (20) نتائج تقييم مؤشر نسبة المصروف الفعلي على البنود الاجتماعية من اجمالي مصاريف الوحدات الحكومية التشغيلية للوحدات الحكومية عينة الدراسة وكالاتي:

جدول (20) نسبة نفقات البنود الاجتماعية الى اجمالي النفقات التشغيلية

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات النظام المحاسبي الحكومي السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	0.67	0.85	0.64	0.66	1	0.764
جامعة دهوك	1	0.97	1.1	1.2	1.2	1.094
مديرية الرعاية الاجتماعية	0.54	0.53	0.25	0.18	0.250	0.35
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	3.8	3.5	3.5	3.1	4.2	3.62
مديرية التربية	0.59	0.65	0.62	0.07	0.46	0.478
المتوسط	1.32	1.3	1.222	1.042	1.422	1.2612

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من خلال الجدول (20) بان مديرية الصحة قد خصصت لهذه البنود مبلغ (1,204,000,000 دينار) لسنة 2009 وقد تم صرف منه مبلغ (507,687,740 دينار) أي بنسبة تنفيذ فعلي بلغت (42.1%)، لذا فان نسبة مصروفاتها الفعلية لهذه السنة اقل من نسبة التخصيص، وفي 2010 فقد تم تخصيص مبلغ (621,000,000 دينار) من اجمالي تخصيصات المديرية الا انها في هذه السنة قد صرفت مبلغ (802,422,450 دينار) أي بنسبة (129.2%)، لذا فقد ازدادت تخصيصاتها للسنوات الاخرى، فيما تشير نسبة الاستجابة الكلية للمديرية الى انها بلغت (0.764%) وهي نسبة تنفيذ منخفضة للبنود الاجتماعية.

اما جامعة دهوك فيلاحظ انها زداد ت من تخصيصاتها من (774) مليون دينار لسنة 2009 إلى (892) مليون لسنة 2013 بسبب زيادة مصروفاتها للبنود الاجتماعية وخاصة في سنة 2011 و2012 إذ يلاحظ ان نسبة مصروفاتها الفعلية اعلى من نسبة التخصيصات المالية للموازنة وهذا يعني زيادة اهتمام الجامعة بالبنود الاجتما عية ومنها (فتح الدورات التدريبية للموظفين، أقامة عدد من الموتمرات والندوات العلمية وغيرها من البنود)، لذا بلغ متوسط المؤشر العام (1.094%) وهو يمثل ثاني اعلى مؤشر من بين الوحدات الحكومية عينة الدراسة.

اما مديرية الرعاية الاجتماعية فيلاحظ من الجدول (20) بان نسبة مصروفاتها الفعلية لهذه البنود كانت اعلى من نسبة تخصيصاتها في الموازنة على الرغم من ان مجموع تخصيصاتها لهذه البنود قد ازدادت من (78) مليون دينار لسنة 2009 إلى (102) مليون دينار لسنة 2013 الا ان مصروفاتها الفعلية لسنة 2013 قد وصلت إلى (282,029,150) دينار أي بنسبة (276.4%) اي انها تضاعفت بحوالي (2.7) مره، فيما بلغ المتوسط العام للمؤشر (0.35%).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فيلاحظ تصاعد في نسب تخصيصاتها المالية لهذه البنود إذ ازدادت تخصيصاتها من (700,000 دينار) لسنة 2009 إلى (80) مليون دينار لسنة 2013 وهذا التصاعد في النسب هو بسبب الزيادة في مصروفاتها لهذه البنود إذ صرفت الهيئة مبلغ (8,265,000 دينار) في سنة 2009، لذا يلاحظ ان نسبتها اعلى من المخصص وازداد صرفها لهذه البنود خلال سنوات الدراسة إذ وصل الى (23,299,750) دينار لسنة 2013 أي بنسبة (29.1%) من التنفيذ الفعلي، فيما بلغ المؤشر العام (3.62%) وهو اعلى مؤشر للوحدات عينة الدراسة.

اما مديرية التربية والتعليم فيلاحظ بان نسبة تخصيصاتها لهذه البنود اعلى من نسبة المصروفات الفعلية إذ انخفضت تخصيصاتها خلال سنوات الدراسة إذ خصصت مبلغ (3,025) مليون دينار لهذه البنود لسنة 2009 ولكنها انخفضت إلى (2,881) مليون دينار لسنة 2013 وهذا يدل على عدم اهتمام المديرية بهذه البنود لذا فان نسب مصروفاتها منخفض ايضاً، لذا يشير المتوسط العام للمؤشر الى نسبة بلغت (0.487%) وهو ما يدعم هذا الاتجاه.

اما المتوسط العام السنوي فيبين بان اعلى نسبة بلغت (1.422%) في السنة المالية (2013)، فيما بلغت ادنى نسبة لهذا المؤشر (1.042%) في العام (2012). اما المتوسط العام للمؤشر فقد بلغ (1.26%).

2-4-5 تقييم الاستجابة للابعاد الاجتماعية الاخرى في ظل معلومات النظام المحاسبي الحكومي : يتناول المحور الحالي تقييم المؤشرات الخاصة بالابعاد الاجتماعية العامة في ظل معلومات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات الحكومية عينة الدراسة وللفترة (2009-2013) وكالاتي:

1. **نسبة نفقات النشاط الرئيس الى اجمالي النفقات التشغيلية :** يوضح الجدول (21) نتائج تقييم مؤشر نسبة النفقات الفعلية للوحدة الحكومية على نشاطها الرئيس الى اجمالي نفقاتها التشغيلية وكالاتي:

جدول (21) نسبة نفقات النشاط الرئيس الى اجمالي النفقات التشغيلية

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات النظام المحاسبي الحكومي السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	14.2	15.7	19.4	15.9	17	16.44
جامعة دهوك	12.5	10.5	3.2	8.6	8.2	8.6
مديرية الرعاية الاجتماعية	73.5	86.3	90.7	93.3	93.3	87.42
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	0.18	0.17	0.003	0.03	16.2	3.3166
مديرية التربية	0.74	1	0.77	0.32	0.45	0.656
المتوسط	20.224	22.734	22.8146	23.63	27.03	23.28652

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول (21) بان نسبة تنفيذ المصروفات الفعلية لمديرية الصحة للبنود الخاصة لتادية دورها في المجتمع قد انخفضت خلال سنوات الدراسة على الرغم من ان تخصيصاتها ازدادت من (10,350) مليون دينار لسنة 2009 إلى (21,416) مليون دينار لسنة 2013، إذ يلاحظ انه في سنة 2011 قد خصصت المديرية مبلغ (11,852) مليون دينار الا ان مصروفاتها الفعلية التي تخص هذه ا لسنة قد بلغ (18,029,962,450 دينار) لذا فقد ازدادت تخصيصات المديرية لسنة 2012 إلى (13,653) مليون دينار، لذا فقد بلغ متوسط المؤشر العام بمقدار (16.44%).

اما جامعة دهوك فيلاحظ بان نسبة مصروفاتها الفعلية هي اقل من نسبة المخصص للبنود الخاصة بالانشطة الرئيسة، إذ يلاحظ ايضاً ان نسب المخصص لهذه البنود من اجمالي تخصيصات الموازنة قد انخفضت ايضاً خلال سنوات الدراسة إذ بلغت تخصيصات هذه البنود من اجمالي تخصيصات الموازنة بمبلغ (6,581) مليون دينار لسنة 2009 وانخفض إلى (5,199) مليون دينار لسنة 2013، اما المصروف الفعلي فقد بلغ (6,048) مليون دينار لسنة 2009 وانخفض إلى (5,558) مليون دينار لسنة 2013، كما بلغ متوسط المؤشر للمديرية بمقدار (8.6%).

اما مديرية الرعاية الاجتماعية فقد شهدت تخصيصاتها لهذه البنود تزايداً مستمراً خلال مدة الدراسة، وعلى الرغم من هذا التزايد فان نسبة المصروف الفعلي اعلى من النسب المخصصة للانشتطه الرئيسة، إذ وصل المصروف الفعلي إلى (104,148,473,900 دينار) لسنة 2013 من (3,104,000,000) لسنة 2009 وهذه الزيادة في مصروفاتها تعود الى الزيادة الحاصلة في بند (شبكة الحماية الاجتماعية) والتي تخصص فيها المبالغ لمس اعدة العوائل الفقيرة ومساعدة الطلبة والمكفوفين والعاجزين كليا بسب المرض والشيخوخة إذ تصرف لهم مبالغ شهرية مقطوعة، اذ ازدادت هذه التخصيصات في سنة 2011 لذا يلاحظ زيادة في مصروفاتها خلال هذه السنوات، كما بلغ متوسط المؤشر (87.42%) وهو ما يؤشر احتلاله اعلى مؤشر من بين الوحدات الحكومية عينة الدراسة.

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فتشير نتائجها الى انخفاض نسب المصروفات الفعلية للانشطه الرئيسة الا انه في 2013 فقد ازدادت تخصيصاتها لهذه البنود إذ بلغ (78) مليون دينار والمصروف الفعلي فقد بلغ (62) مليون دينار أي بنسبة تنفيذ فعلي (79.4%) وهذه الزيادة في التخصيصات وفي المصروف الفعلي يعود الى التعديل في هيكلها الاداري مما ادى إلى الاهتمام بشكل اكبر بانشطتها الرئيسة، فيما بلغ متوسط المؤشر للهيئة بمقدار (3.32%).

اما مديرية التربية والتعليم فيلاحظ ان نسب مصروفاتها الفعلية هي اقل من نسب تخصيصاتها لهذه البنود ولكل سنوات الدراسة، إذ بلغت تخصيصات سنة 2009 مبلغ (3,888) مليون دينار اما مصروفاتها الفعلية فقد بلغت (1,779) مليون دينار أي بنسبة تنفيذ فعلي (45.7%). لذا وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 فان مجموع الانفاق على الانشطة الصحية للدول المتقدمة من ناتجها المحلي يتروح (8.6%) النرويج و(6.8%) امريكاً، اما انفاقها على التعليم فيتروح بين نسبة (5.9%) في امريكا و (5.2%) في كندا اما نسبة الانفاق على الخدمات الاجتماعية فيبلغ (19.1%) في امريكا و(28.9%) في ايرلندا.

اما في مجال المتو سط العام للمؤشر للوحدات عينة الدراسة فقد بلغ بادناها في السنة المالية (2009) بمقدار (20.224%) فيما بلغ باعلى مستوى له بمقدار (27.03) في العام (2013). فيما بلغ المتوسط العام بمقدار (23.287%).

2. **نسبة النفقات الراسمالية الى اجمالي النفقات التشغيلية :** يبين الجدول (22) نتائج تقييم مؤشر نسبة النفقات الراسمالية الى اجمالي النفقات التشغيلية للوحدات عينة الدراسة وكالاتي:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جدول (22) نسبة النفقات الراسمالية الى اجمالي النفقات التشغيلية

الوحدات	المقياس/ النسبة المئوية بحسب بيانات النظام المحاسبي الحكومي السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	6.1	5.6	10.5	6.9	2.5	6.32
جامعة دهوك	37.7	37.5	33.3	70.4	77.6	51.3
مديرية الرعاية الاجتماعية	80.6	27.1	9.9	7.4	5.4	26.08
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	0	0	0	0	0	0
مديرية التربية	9.9	12	23.8	29.8	14.5	18
المتوسط	26.86	16.44	15.5	22.9	20	20.34

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة.

يلاحظ من خلال الجدول (22) بان نسب المصاريف الفعلية الرأسمالية من اجمالي النفقات التشغيلية لمديرية الصحة وحسب سنوات الدراسة فهي اقل من نسبة الاموال المخصصة للمشاريع الرأسمالية، وسبب ذلك يعود الى مدة تنفيذ المشاريع والتي قد تستمر لمدة اكثر من سنة مالية واحدة، لذا بلغ متوسط الاستجابة بحسب معلومات النظام المحاسبي الحكومي بمقدار (6.32%).

اما جامعة دهوك فيلاحظ بان نسبة المصروف الفعل ي اقل من نسبة المخصص للمشاريع الراسمالية خلال سنوات الدراسة، فيما بلغ متوسط الاستجابة بمقدار (51.3%) وهو اعلى نسبة استجابة من بين الوحدات عينة الدراسة.

اما مديرية الرعاية الاجتماعية فيلاحظ بان نسبة المصروف الفعلي اعلى من نسبة المخصص لها من اجمالي تخصيصات الموازنة التشغيلية للسنوات 2009 و2010، إذ بلغ المصروف الفعلي لسنة 2009 مبلغ (3,401,465,250) دينار اما المخصص فقد بلغ (4,750,290,000 دينار)، أي بنسبة انجاز فعلي بلغ (71.6%)، اما المصروف الفعلي لسنة 2010 فقد بلغ (5,089,373,250) دينار والمخصص كان بمقدار (5,771,539,000 دينار) اي بنسبة انجاز فعلي بلغت (88.1%)، فيما بلغ متوسط الاستجابة بمقدار (26.08%).

اما الهيئة العليا لحقوق الانسان فلم يكن لديها تخصيصات في الموازنة لاغراض المشاريع الراسمالية وبالتالي لم يكن لديها نفقات فعلية في هذا المجال.

اما مديرية التربية والتعليم فيلاحظ من الجدول (22) بان نسبة المخصص للنفقات الراسمالية تزداد بحسب سنوات الدراسة الا انها انخفضت في 2013 لانه تم تحويل المشاريع الراسمالية الى ادارة المحافظة، لذا يلاحظ ان نسبة مصروفاتها الفعلية اعلى من المخصص لانه تم انجاز كل المشاريع المتبقية خلال هذه الفترة، كما يلاحظ بان متوسط نسبة الاستجابة قد بلغ (18%).

اما على المستوى الاجمالي فتشير النتائج الى ان اعلى مستوى استجابة سنوية كانت بمقدار (26.86%) في السنة المالية (2009)، اما ادنى متوسط استجابة فقد بلغ (15.5%) للسنة المالية (2010)، فيما بلغ ال متوسط العام للاستجابة بمقدار (20.34%).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3. **نسبة النفقات على الابعاد الاجتماعية التطويرية الى اجمالي النفقات التشغيلية :** يبين الجدول (23) نتائج تقييم مؤشر نسبة نفقات الابعاد الاجتماعية التطويرية من غير نشاطها الرئيس الى اجمالي النفقات التشغيلية للوحدات الحكومية عينة الدراسة وكالاتي:

جدول (23) نسبة نفقات الابعاد الاجتماعية التطويرية الى اجمالي النفقات التشغيلية

الوحدات	المقياس/ النسبة المئوية بحسب بيانات النظام المحاسبي الحكومي السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	0.002	0.13	0.05	0.04	0.09	0.0624
جامعة دهوك	0.004	0.02	0.005	0.42	0.20	0.1298
مديرية الرعاية الاجتماعية	0.02	0.03	0.01	0.01	0.02	0.018
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	0	0	0	0	6	1.2
مديرية التربية	0.34	0.38	0.37	0.29	0.37	0.35
المتوسط	0.0732	0.112	0.087	0.152	1.336	0.35204

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة.

إذ يلاحظ من خلال الجدول (23) بأن مديرية الصحة قد ازدادت تخصيصاتها لهذه البنود خلال مدة الدراسة من (25) مليون دينار لسنة 2009 إلى (321) مليون دينار وهذه الزيادة في تخصيصاتها تعود إلى زيادة اهتمام المديرية لهذه البنود، إذ بلغت المصروفات الفعلية بمبلغ (129,527,950 دينار) في سنة 2010 وهذه الزيادة في الصرف ادت إلى الزيادة في تخصيصاتها للسنوات الثلاثة الاخرى، فيما بلغ متوسط نسبة الاستجابة الفعلية بمقدار (0.06%).

أما جامعة دهوك فقد ازدادت تخصيصاتها لهذه البنود خلال مدة الدراسة والسبب يعود الى الزيادة في نفقاتها ا لفعلية وخاصة خلال سنة 2011 إذ بلغت مصروفاتها الفعلية لهذه البنود (256,500,900 دينار) أما المخصص فقد كان (12) مليون دينار، لذا فقد ازدادت تخصيصاتها ألى (306) مليون دينار لسنة 2013، كما بلغ متوسط نسبة الاستجابة بمقدار (0.13%).

اما مديرية الرعاية الاجتماعية يلاحظ من خلال الجدول (23) زيادة في تخصيصاتها خلال مدة الدراسة ولكن بنسبة قليلة إذ بلغت تخصيصاتها لسنة 2009 بمقدار (9) مليون دينار إلى (10) لسنة 2013 الا انه مصروفاتها الفعلية كانت اعلى من تخصيصاتها للسنوات 2010-2013 ولكن تلك الزيادة في تخصيصاتها كانت بنسب قليلة جداً، وقد بلغت نسبة الاستجابة الفعلية بمتوسط مقداره حوالي (0.02%).

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فيلاحظ من الجدول (23) التذبذب في تخصيصات الموازنة لهذه البنود وخلال الاربع سنوات الاولى، إذ يلاحظ وعلى الرغم من تخصيصاتها لهذه البنود الا انه لم يصرف اي مبلغ لهذه البنود الا انها في 2013 ازدادت تخصيصاتها لتكون بمبلغ (29) مليون دينار وتم صرف منه مبلغ (23,299,750 دينار) إي بنسبة تنفيذ فعلية بلغت

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

(80.3%) وان سبب هذه الزيادة في التخصيصات والمصروف الفعلي تعود الى التغيير في هيكلها الاداري في سنة 2012، لذا بلغ متوسط الاستجابة الفعلية بمقدار(1.2%).

اما مديرية التربية والتعليم فيلاحظ ارتفاع تخصيصاتها من (724) مليون دينار إلى (2000) مليون دينار وهذه الزيادة في التخصيصات ادت الى الزيادة في مصروفاتها لهذه البنود من (818,816,500 دينار) لسنة 2009 إلى (1,583,501,000 دينار) لسنة 2013 إي بنسبة تنفيذ فعلية بلغت (113%) و(79.1%) على التوالي . فيما بلغت نسبة الاستجابة بمقدار (0.35%).

اما على المستوى الاجمالي للمؤشر فقد بلغ باعلى مستوى له في سنة (2013) بمقدار (1.336%)، اما ادنى مستوى له فقد كان بمقدار (0.073%) في السنة (2009). فيما بلغ المتوسط العام للمؤشر على المستوى الفعلي بمقدار(0.35%).

4. **نسبة نفقات الابعاد الاجتماعية المعاشية الى اجمالي النفقات التشغيلية :** يبين الجدول (24) نتائج تقييم مؤشر نسبة نفقات الابعاد الاجتماعية المعاشية الى اجمالي النفقات التشغيلية للوحدات الحكومية عينة الدراسة وكالاتي:

جدول (24) نسبة نفقات الابعاد الاجتماعية المعاشية الى اجمالي النفقات التشغيلية

الوحدات	المقياس/ النسبة المئوية بحسب بيانات النظام المحاسبي الحكومي السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	0.18	0.12	0.66	2	7.7	2.132
جامعة دهوك	0.60	0.47	0.86	0.46	0.43	0.564
مديرية الرعاية الاجتماعية	0.14	0.22	0.08	0.10	0.11	0.13
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	0.47	2	1.3	1.5	0.78	1.21
مديرية التربية	0.12	0.10	0.11	0.01	0.10	0.088
المتوسط	0.302	0.582	0.602	0.814	1.824	0.8248

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة.

إذ يلاحظ من الجدول (24) بان مديرية الصحة قد ازدادت تخصيصاتها من (331) مليون دينار لسنة 2009 إلى (14,085) مليون دينار لسنة 2013، وعلى الرغم من هذه الزيادة فقد تجاو زت المديرية في تخصيصاتها لسنة 2012 إذ قامت بصرف مبلغ (2,230,952,500 دينار) من اجمالي المبلغ المخصص لهذه البنود والذي يبلغ (680) مليون دينار، فيما بلغ متوسط نسبة الاستجابة بمقدار (2.13%).

اما جامعة دهوك فقد ازدادت تخصيصاتها لهذه البنود خلال سنوات الدراسة كم ا يلاحظ عدم تجاوزها للاموال المخصصة لهذه البنود إذ خصصت الموازنة مبلغ (464) مليون دينار لسنة 2009 فيما بلغت مصروفاتها الفعلية (260) مليون دينار إي بنسبة تنفيذ فعلية بلغت (56%)، فيما بلغت نسبة الاستجابة الفعلية بمقدار (0.56%).

ويلاحظ بان مديرية الرعاية الا جتماعية قد انخفضت تخصيصاتها لهذه البنود من (1,400) مليون دينار لسنة 2009 إلى (450) مليون دينار ويعود السبب الى انخفاض المصروفات الفعلية في هذه البنود خلال مدة الدراسة، فيما بلغت نسبة الاستجابة (0.13%) بسبب انخفاض نسب المصروف الفعلي مقارنة بنسب الاموال المخصصة لهذه البنود.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اما في مجال الهيئة المستقلة لحقوق الانسان إذ يلاحظ انخفاض نسب التخصيصات لهذه البنود والسبب هو انخفاض المصروف الفعلي لهذه البنود إذ خصصت الهيئة مبلغ (18) مليون دينار لسنة 2009 الا انه تم صرف مبلغ (1,020,000 دينار) أي بنسبة تنفيذ فعلي بلغت (5.6%)، لذا بلغت نسبة الاستجابة الفعلية بمقدار (1.21%).

كما يلاحظ انخفاض نسب التخصيصات لهذه البنود في مديرية التربية والتعليم وهذا الانخفاض في النسب ايضاً يعود سببها الى انخفاض المصروفات الفعلية خلال سنوات الدراسة إذ خصصت مديرية التربية مبلغ (641) مليون دينار لهذه البنود لسنة 2011 الا انه تم صرف فقط مبلغ (321) مليون دينار أي بنسبة تنفيذ فعلي بلغت (50%)، لذا بلغت نسبة الاستجابة الفعلية بمقدار (0.088%).

اما على المستوى الاجمالي فقد بلغ متوسط الاستجابة السنوي الاعلى (1.824) في السنة (2013)، فيما بلغ المتوسط ادنى مستوى له في السنة (2009) بمقدار (0.302%). لذا بلغ المتوسط العام للمؤشر بمقدار (0.825%).

5. **نسبة نفقات الابعاد الاجتماعية كتسهيلات وظيفية داعمة الى اجمالي النفقات التشغيلية** : يبين الجدول (25) نتائج تقييم مؤشر نسبة نفقات الابعاد الاجتماعية كتسهيلات داعمة للموظفين الى اجمالي النفقات التشغيلية للوحدات الحكومية عينة الدراسة وكالاتي:

جدول (25) نسبة نفقات الابعاد الاجتماعية كتسهيلات الى اجمالي النفقات التشغيلية

الوحدات	المقياس/ النسب المئوية بحسب بيانات النظام المحاسبي الحكومي السنوية					المتوسط
	2009	2010	2011	2012	2013	
مديرية الصحة	2.9	3.1	2.6	4	3.7	3.26
جامعة دهوك	0.83	0.90	1.4	0.68	1	0.962
مديرية الرعاية الاجتماعية	0.54	0.52	0.26	0.19	0.25	0.352
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	3.7	3.4	3.5	4.3	3.4	3.66
مديرية التربية	0.26	0.27	0.26	0.08	0.12	0.198
المتوسط	1.646	1.638	1.604	1.85	1.694	1.6864

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة.

يتضح من خلال احتساب نسب المصروف الفعلي لمديرية الصحة تذبذب في النسب وهذا التذبذب يعود الى انخفاض نسب التخصيص لهذه البنود إذ انخفضت تخصيصاتها من (7,274) مليون دينار 2009 إلى (5,871) مليون دينار 2013، فيما بلغ متوسط الاستجابة بمقدار (3.26%).

اما جامعة دهوك فيلاحظ انخفاض في نسب تخصيصاتها خلال الاربع سنوات الاولى إذ انخفضت تخصيصاتها من (548) مليون دينار لسنة 2009 إلى (374) مليون دينار لسنة 2012 لذا يلاحظ ان نسب المصروفات الفعلية اعلى من نسب الاموال المخصصة لسنة 2012 إذ بلغ مصروفها الفعلي لهذه السنة مبلغ (414,843,200 دينار) إي بنسبة تنفيذ فعلي بلغ (110%) لذا فقد ازدادت تخصيصاتها لهذه البنود الى (631) مليون دينار لسنة 2013، اما متوسط نسبة الاستجابة فقد بلغت (0.962%).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اما مديرية الرعاية الاجتماعية فيلاحظ من الجدول (25) الزيادة في نسب تخصيصاتها على الرغم من ذلك فان نسب مصروفاتها الفعلية كانت اعلى خلال مدة الدراسة إذ خصصت مديرية الرعاية مبلغ (65) مليون دينار لسنة 2010 وصرفت خلال هذه السنة (97,878,750) دينار لهذة البنود إي بنسبة تنفيذ فعلي (150.5%)، كما بلغت نسبة الاستجابة العامة للمديرية بمقدار (0.352%).

اما الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فان نسبة تخصيصاتها لهذه البنود في سنة 2009 كانت اقل من نسبة المصروف الفعلي لذا ازدادت تخصيصاتها لهذه البنود لسنة 2010 إذ بلغ (19,500,000 دينار) وتم صرف منه (7,944,000 دينار) إي بنسبة تنفيذ فعلي بلغت (40.7%) لذا يلاحظ ان نسبة تخصيصاتها اعلى من نسبة المصروف الفعلي للسنوات 2011 و2012 و2013، بنسبة استجابة بمقدار (3.66%).

اما مديرية التربية والتعليم فيلاحظ من الجدول (25) انخفاض في نسب تخصيصاتها خلال السنوات الثلاثة الاولى، لذا ازدادت تخصيصاتها لسنة 2012 و2013 إذ خصصت مبلغ (1,014) مليون دينار لسنة 2013 وصرف منها مبلغ (523,140,000) دينار إي بنسبة تنفيذ فعلي بلغت (51.5%). لذا بلغت نسبة الاستجابة العامة بمقدار (0.198%).

اما على المستوى الاجمالي فقد بلغ المتوسط العام للمؤشر بمقدار (1.686%)، فيما بلغ المتوسط السنوي باعلى قيمة له في سنة (2012) وبمقدار (1.85%)، اما ادنى متوسط سنوي كان بمقدار (1.604%) في سنة (2011).

4-4-4 تقويم استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية في ظل معلومات النظام المحاسبي الحكومي : بغرض تقويم استجابة الموازنة العامة للابعاد الاجتماعية في ظل المعلومات المحاسبية، فان المحور الحالي يتناول عرض وتحليل النتائج الاجمالية للاستجابة العامة لاجمالي الابعاد الاجتماعية لاجمالي عينة الدراسة وللفترة المدروسة في ظل كل من بيانات الموازنة العامة والنظام المحاسبي الحكومي للوحدات عينة الدراسة ولفترة الدراسة (2009-2013) وكما موضح بالجدول (26).

جدول (26) متوسط مؤشرات الابعاد الاجتماعية الكلية

الموشرات	متوسط النسب المئوية	
	الموازنة	النظام المحاسبي
النوع الاجتماعي	25.62448	24.91928
الابعاد الاجتماعية الأخرى	11.78158	9.297952
المتوسط العام	18.70303	17.10862

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة المصدقة للوحدات عينة الدراسة.

تشير النتائج الظاهرة بالجدول (26) الى ان نسبة استجابة الموازنة العامة للنوع الاجتماعي قد بلغ (25.625%) وهي تفوق نسبة الاستجابة الفعلية التي بلغت (24.919)، فيما بلغت نسبة استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية العامة بمقدار (11.782%) مقارنة بنسبة الاستجابة الفعلية التي بلغت (9.298%). اما على المستوى الاجمالي فقد بلغت نسبة استجابة الموازنة العامة لاجمالي الابعاد الاجتماعية بنسبة تفوق استجابة الادارات الفعلية، حيث بلغت نسبة المخصص بالموازنة للابعاد

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الاجتماعية الاجمالية الى نسبة الانفاق الفعلي بمقدار (109%) وهو ما يؤكد استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية التي تفوق الاستجابة الفعلية لها من قبل الادارات التنفيذية وهو ما يتطلب دراسة اسباب ضعف الالتزام بالخطط الواردة في الموازنة من قبل الادارات التنفيذية، وهو ما يشير الى رفض فرضية الدراسة الرئيسة الثالثة التي تؤكد عدم وجود دور للمعلومات المحاسبية في تقويم استجابة الموازنة للمتطلبات الاجتماعية بشكل اجمالي.

4 -الاستنتاجات والتوصيات

1-5 الاستنتاجات :

1. ضعف المساواة في نسب الاجور والرواتب المخصصة بالموازنة للذكور والاناث، وهو ما يثبته المتوسط العام الذي بلغ (34.628%) (23.56%) للذكور والاناث على التوالي بحسب بيانات الموازنة. في حين بلغ المتوسط العام لنفقات الرواتب المدفوعة للذكور بنسبة (36.996%) في حين كانت نسبة الرواتب المدفوعة للاناث (24.472%) بحسب بيانات النظام المحاسبي.
2. ضعف تكافؤ الفرص في الامتيازات الممنوحة في الموازنة للذكور والاناث، وهو ما يثبته المتوسط العام الذي بلغ (2.7368%) (1.8252%) للذكور والاناث على التوالي بحسب الموازنة، وبنسبة (0.904%) (0.522%) للذكور والاناث على التوالي بحسب النظام المحاسبي.
3. ضعف الاهتمام بالاموال المخصصة للاغراض الاستثمارية في الموازنة العامة للاقليم حيث بلغ المتوسط العام لتلك التخصيصات الى التخصيصات التشغيلية بمقدار (19.316%)، فيما بلغ بحسب بيانات النظام المحاسبي (14.084%)، وهو ما يشير الى ضعف الاهتمام ببرامج التطوير ودعم قضايا النوع الاجتماعي.
4. ضعف الاهتمام بالمتطلبات الاجتماعية التي تساهم في تكافؤ فرص النوع الاجتماعي في الاقليم حيث بلغ المتوسط العام للنفقات الموجهة لهذا الغرض مقارنة بالتخصيصات التشغيلية بمقدار (1.896%)، فيما بلغ المتوسط بحسب بيانات النظام المحاسبي (1.26%).
5. انخفاض التخصيصات الموجهة للنوع الاجتماعي وهو ما يؤشر وجود فوارق بين النوع الاجتماعي حيث تشير النتائج الاجمالية للمتوسط العام لاستجابة الموازنة للنوع الاجتماعي والذي بلغ (25.624%)، فيما بلغ بحسب بيانات النظام المحاسبي(24.919%).
6. انخفاض الاهتمام بالتخصيصات الموجهة للانشطة الرئيسة للوحدات الحكومية والتي تعد ذات ابعاد اجتماعية مهمة اذ بلغ المتوسط العام لتلك التخصيصات من اجمالي الموازنة التشغيلية (23.496%)، فيما بلغ (23.287%) بحسب بيانات النظام المحاسبي.
7. اهتمام الوحدات الحكومية بانشطة البناء الراسمالي للموازنة، حيث بلغ المتوسط العام (30.116%) فيما بلغ (20.34%) بحسب بيانات النظام المحاسبي وهو ما يشير الى ضعف الاهتمام بالتنفيذ.
8. انخفاض درجة الاهتمام بالابعاد الاجتماعية التطويرية للموازنة حيث بلغ المتوسط العام للتخصيصات الموجهه لهذا البعد بمقدار(0.4883%)، فيما بلغ (0.35%) بحسب بيانات النظام المحاسبي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

9. الاهتمام النسبي بالابعاد الاجتماعية ا لتي تهتم برفع المستوى المعاشي للعاملين حيث بلغ المتوسط العام للتخصيصات الموجهه لهذا البعد بمقدار (2.484%) فيما بلغ (0.825%) بحسب النظام المحاسبي الذي يؤشر انخفاضا مهما في مستوى التنفيذ.
10. ضعف استجابة الموازنة لمجمل الابعاد الاجتماعية العامة، حيث بلغ المتوسط العام لنسبة استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية الاخرى بمقدار (11.782%) من اجمالي الموازنة، فيما بلغ (9.298%) بحسب بيانات النظام المحاسبي وهو ما يؤشر ضعف الاهتمام الفعلي بتلك الابعاد.
11. انخفاض استجابة الموازنة العامة للمتطلبات الاجتماعية بشكل عام والتي تؤشر انخفاض النسبة الكبير مقارنة بنسبة التخصيصات التشغيلية، حيث بلغ المعدل العام (18.7%) من اجمالي الموازنة، فيما بلغ (17.11%) بحسب النظام المحاسبي.
12. توضح معلومات النظام المحاسبي الحكومي تفوق اهتمام الموازنة بالابعاد الاجتماعية للنوع الاجتماعي لما تم تنفيذه من قبل الادارات الحكومية على المستوى الفعلي، حيث تشير النتائج الى ان تخصيصات الموازنة للنوع الاجتماعي كانت بنسبة (103%) مما تم فعلا من قبل الادارات الحكومية.
13. تبين معلومات النظام المحاسبي ان نسبة المخصص بالموازنة للابعاد الاجتماعية الاجمالية الى نسبة الانفاق الفعلي كان بمقدار (109%) وهو ما يؤكد استجابة الموازنة للابعاد الاجتماعية الذي تفوق الاستجابة الفعلية لها من قبل الادارات التنفيذية، وهو ما يؤشر دور المعلومات المحاسبية في تقويم الابعاد الاجتماعية للموازنة.

2-6 التوصيات

1. ضرورة وضع قواعد ونظم موحدة وتفصيلية محاسبية ومالية لتسهيل تنفيذ وتقييم ورقابة الادارة المالية العامة وتحقيق عملية المسائلة الناجحة في الاقليم.
2. ضرورة تفعيل شفافية الابلاغ المالي ا لحكومي لما يساهم به في تقييم ورقابة تنفيذ الادارات العامة لواجباتها التنفيذية المختلفة.
3. أهمية دراسة وتوفير الامكانيات اللازمة لتبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لما تساهم به في رفع درجة جودة المعلومات المحاسبية.
4. ضرورة وضع الخطوات الفعلية للتحول نحو موازنة البرامج والاداء بدلا من الموازنة التقليدية لما تساهم به في تفعيل الاداء الحكومي والرقابة وتقويم الاداء.
5. اهمية وضع التعليمات والادلة المرشدة لتطوير الموازنة لمقابلة المتطلبات الاجتماعية من اجل دعم الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمالي للأقليم.
6. ضرورة زيادة الاهتمام بالمتطلبات الاجتماعية وتوجيه الدراسات نحو استكشاف ابرز تلك المتطلبات ووضع البرامج الحكومية التي يمكن ان تستجيب لها الموازنة العامة بشكل فاعل وكفوء.
7. ضرورة التوعية الادارية والمجتمعية باهمية ودور الابعاد الاجتماعية للموازنة وتاثيرها في التنمية الاقتصادية والبشرية.
8. ضرورة الاهتمام بمجالات التنمية البشرية ووضع البرامج المدروسة والمحددة في مجال النوع الاجتماعي والابعاد الاجتماعية الاخرى، والتي تهدف إلى تحقيق الاهداف الاجتماعية للموازنة والمتمثلة بتحقيق الرفاهية المجتمع.
9. ضرورة تقليص حجم النفقات المخصصة للأغراض التشغيلية، وتوجيه التخصيصات للابعاد الاستثمارية والاجتماعية والتي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

10.دعم ما يعزز تكافؤ الفرص بين النوع الاجتماعي من خلال وضع البرامج المدروسة لتطوير مهارات وقدرات النوع الاجتماعي، وتقليل الفوارق في حقوق المرأة والرجل، ودعم دور المرأة في تخطيط السياسات من خلال زيادة مشاركة المرأة في الانشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

أ.الوثائق والنشرات الرسمية:

1. خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، العراق،2009.
2.قانون الرعاية الاجتماعية المرقم (126) لسنة 1980.
3. قانون تاسيس الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في اقليم كوردستان العراق المرقم (1) لسنة 2005.
4. قانون وزارة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية المرقم (1030) لسنة 1980.
5.الموازنة المصدقة لمديرية الصحة للسنوات (2009-2013).
6. الموازنة المصدقة لرئاسة جامعة دهوك للسنوات (2009-2013).
7.الموازنة المصدقة لمديرية التنمية والرعاية الاجتماعية للسنوات (2009-2013).
8.الموازنة المصدقة للهيئة المستقلة لحقوق الانسان للسنوات (2009-2013).
9.الموازنة المصدقة لمديرية التربية والتعليم للسنوات (2009-2013).
10. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،الموازنة العامة الفلسطنية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، رام الله، فلسطين،2005.
11. ميزان المراجعة لمديرية الصحة للسنوات (2009-2013).
12.ميزان المراجعة لرئاسة جامعة دهوك للسنوات (2009-2013).
13.ميزان المراجعة لمديرية التنمية والرعاية الاجتماعية للسنوات (2009-2013).
14.ميزان المراجعة للهيئة المستقلة لحقوق الانسان للسنوات (2009-2013).
15.ميزان المراجعة لمديرية التربية والتعليم للسنوات (2009-2013).
16.مديرية صحة محافظة دهوك، شعبة الاحصاء، السجلات الرسمية للسنوات(2009-2013).
17. وزارة الاعمار والاسكان، الهيئة العامة للاسكان، كراس معايير الاسكان الحضري، العراق، 2010.

ب.الرسائل والاطاريح:

1. خوشناو، صباح صابر محمد، " **دراسة تحليلية للموازنة العامة في العراق مع اشارة الى اقليم كوردستان العراق (اربيل و دهوك) للمدة 1988-2007**"، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، جامعة صلاح الدين، اقليم كوردستان العراق،2009.
2.عبد النبي، نبيل جمال سليم، " **الاثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية (2000-2001)**"، رسالة ماجستير، فلسطين،2012.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3. عقراوي، شلير عبد الرحمن رشيد، **"تقييم الأداء الاستراتيجي باستخدام بطاقة الاداء المتوازن - دراسة تطبيقية في مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة دهوك"**، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، دهوك، العراق،2008.

4.العمري، عطا محمد، **"مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في وكالة الأ مم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين(الأنروا) في قطاع غزه"**، رسالة ماجستير، غزه، الفلسطين،2005.

5.مراد،هيمن رسول، **"الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة في العراق – دراسة مقارنة "**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة دهوك، اقليم كوردستان العراق،2013.

ت.الدوريات:

1.اورتير،ازابيل،**"السياسة الاجتماعية "**، الاستراتيجية الانمائية الوطنية للأمم المتحدة، ادارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، الأمم المتحدة،2007.

2. حسن، يسرى مهدي، **"أثر الإنفاق العام والايراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنميةالاجتم اعية في العراق للمدة (1985-2008)"**، مجلة جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد(68)، مجلد(18)،العراق،2012.

3. الشرابي، محمد ذنون، " **أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة، بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة(1995-2009)**"، مجلة تنمية الراف دين، جامعة موصل، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (113)، مجلد (35)،العراق،2012.

4. الكعبي، بثينة راشد، وعمران، قاسم علي،**"دور بطاقة الأداء المتوازنة في تقويم أداء المستشفيات الحكومية غير الهادفة للربح دراسة تطبيقية في مستشفى الدكتور كمال السامرائي"**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (87)،العراق،2011.

5. محمد، فاطمة جاسم، **"مدى كفاءة مخرجات النظام المحاسبي الحكومي في تلبية متطلبات مستخدميها في عدد من الدوائر الحكومية"**، مجلة الاقتصادي الخليجي، البصرة،العدد(21)،العراق،2012.

6.الناصر،خالص حسن يوسف،**" التكامل بين مقاييس الاداء المالية وغير المالية في تحقيق الرقابة على العمليات التشغيلية – دراسة تطبيقية في معمل الالبسة الولادية في الموصل "**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (99)، مجلد (32)، العراق، 2010.

7. نايف، فارس جار الله، **" الخدمات العامة ودورها في تخفيض الفقر دراسة خاصة عن العراق "**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (113)، مجلد (35)، العراق، 2013

ث. الموتمرات والندوات:

1. جمال الدين، هبة جمال الدين، **" المؤتمر السنوي الخامس لرابطة التنمية البشرية ودعم القدرات والمساواة لاحتواء التنمية البشرية"**، نيودلهى، الهند،2008.

2.الزغبي، سميرة، **"إدماج أبعاد النوع الاجتماعي الادارة المتكاملة للموارد المائية "**، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، ورقة العمل رقم (32)، الجمهورية العربية السورية،2008.

ج. الكتب:

1. الجميل، سرمد كوكب، **"المدخل إلى الاسواق المالية (نظريات وتطبيقات)"**،الطبعة الثانية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،2012.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2. دحو، رولاً، والكريم، نصر،**"دليل إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي"**، الطبعة الاولى، الفلسطين،2011.
3. زنكنة، اسامة رشيد سلمان، **"النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية ومجالات تطويره دراسة تطبيقية** "،دار دجلة، العراق،2008.
4. العلي،عادل فليح،**"المالية العامة والتشريع الضريبي"**، الطبعة الاولى،دار الحامد للنشر والتوزيع، العراق،2007.
5. عبدالحميد، عبد المطلب،**"اقتصاديات المالية العامة"**، القاهرة،جمهورية المصر العربية،2010.
6. عبد الحميد، حسين، **"التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية "**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية،2014.
7. عبد الحميد، خليل عبد المقصود،**"الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان"**، جامعة القاهرة، جمهورية مصر

ح. مواقع الانترنت:

1.بشرى،التيجي،2010،www.marocdroit.com تاريخ زيارة الموقع 2014/6/4
2.سولاقا،خوشابا،**"ماذا يجب ان تكون الابعاد الاستراتيجية والاولويات في الموازنة العامة للعراق** "،2011، www.ankawa.com.
3.صوفان،احمد محمد،**"استراتيجية التخفيف من الفقر "**،صنعاء، اليمن، 2004، www.sabanews.net.

ثانياً.المصادر الأجنبية:-

A.Periodicals:

1. Balmori, Helene Hofbauer," **Gender& Budgets overview Report"**, Bridge development-gender, University of Sussex,U.K,2003.
2. Franks, Daniel, " **Social impact assessment of resource project**", University of Queensland ,Australan,2012 www.im4dc.or.
3. Frieson, Kate, Chi, socheat, Hou,nirmite, Chevy, Mony, "**G ender as Social determinant of health"**, World conference on Social Determinant of Health,vol 2(paper):24, Combodia,2011.
4. Hongbo,wu,"**The Millennium Development Goals Report**",vol 13-26318United nations, new York,2013.
5. Jovanovikj, Amalija, vesna jovanova, Neda Maleska, " **Protection and active employment Policies in the Republic of Mace Donia**",vol 14 No ,Austria ,2010, www.mtsp.gov.mk.
6. Martin, Brendan, "**What is public About public services"**, Public World, London,2004, www.bmartin@ public world.org.
7. Valderrama, Diego, junning cai, Nathanael Hishamude, " **Social and economic dimensions of Carrageen an"** Seaweed farming ,ISSN:2070-7010,vol 00153, Rome, Italy,2013.

B.Books:

1.Matei, Lucica, "**Permanent study Group: Public and Nonprofit Marketing**" Copyright © Editura Economica, ISBN 978-973-709-612-8,2012.
2. Niven, Paul R., " **Balanced Scorecard Step-By – Step for government and Nonprofit Agencies"**, Newjersy pudlished in Canada.2002.
3. Percy, Janie& Smith, "**Policy responses to social exclusion"** open university press, Copyright © The Editor and Contributors, ISBN 0 335 20473, European Union ,2000.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Abstract

The Present Search aims at the assessment and the analysis of the general budget response in Kurdistan region for the social requirements with the dimension related Gender and the general social dimensions related to the Issues of Poverty, Unemployment, general health, Education and Social safety affairs, the assessment and analysis of the social requirements general budget response making use of the information produced by the current government accounting system in Kurdistan region as first step to achieve an assessment process for the government accounting system and the possibility of assessing the general budget response for those requirements .

And in order to achieve the goals of the search, the method were used in content analysis, it was used to study the status of the general budget and the government accounting system in Kurdistan region in addition to the degree and extent of integration between them, method has also been used application aspect of the study, well-examined and checked indicators were employed to measure the budget response ratios by using simple linear regression equation under each of the following gender and social dimensions, , This employment was made using the general budget statements and the actual government accounting system for the financial years (2009-2013), which represent the period of the study and to a specimen of operating government units in Kurdistan region which possess distinct social dimensions in their chief activity, the specimen amounted to (5) government units at the level of the general directorates representing the directorate of health, the University of Duhok, the Directorate of the social affairs, and the human rights association as well as the directorate of education in the province of Duhok .

Accordingly, three main hypotheses were proposed to test the variables of the search and their relationships, the search reached some important conclusions some of the important one was, the weakness of the general budget response to the social requirements, whereas, the accounting system has an important role in the assessment of the response and also the disclosure of the aspects of weakness of response. The recommendation of the search was to set the well-studied programs to develop the budget and the accounting system in a way that contributes in the activation of the response to the social requirements in a very effective and efficient way.